ISSN: 2706-6495

تأثير مقومات عقود التأمين في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف)

Impact of the Elements of Insurance Contracts on the Possibility of Applying International Financial Reporting Standard 17 (Measurement & Recognition)

إعداد:

الأستاذ الدكتور/ سلطان علي أحمد السريحي

أستاذ المحاسبة المشارك، قسم المحاسبة والتمويل، كلية العلوم الإدارية، جامعة العلوم والتكنلوجيا، صنعاء، الجمهورية اليمنية

الأستاذ الدكتور/ محمد علي الربيدي

أستاذ المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية العلوم الإدارية، جامعة العلوم والتكنلوجيا، صنعاء، الجمهورية اليمنية

الباحث/ صادق محمد هزاع إبراهيم

ماجستير محاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية العلوم الإدارية، جامعة العلوم والتكنلوجيا، صنعاء، الجمهورية اليمنية

عنوان المراسلة: (Sultan.farag@yahoo.com) / (sadeqhazza@hotmail.com) *

الملخص

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف)، وإلى تحديد وقياس تأثير مقومات عقود التأمين في إمكانية تطبيق المعيار (IFRS 17) (القياس والاعتراف) من وجهة نظر العاملين في شركات التأمين اليمنية. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على (الاستبانة) كأداة لجمع البيانات حيث تم توزيع (250) استبانة على عينة قصدية بلغت (15) شركة تأمين، ممثلة بـ: الإدارة المالية، المراجعة الداخلية، تكنولوجيا المعلومات، الاكتتاب، التعويضات، وتم استرجاع (145) استبانة منها صالحة للتحليل الإحصائي، وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية، ضعف تَوافر مقومات عقود التأمين، وأن تكييف القوانين واللوائح في شركات التأمين هي أقل الأبعاد توافراً وفق عينة الدراسة، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمقومات عقود التأمين في إمكانية تطبيق المعيار (IFRS 17) (القياس والاعتراف)، وأن مصدر التأثير هو: بُعد تكنولوجيا المعلومات، بُعد القوانين واللوائح، وعدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لبُعد الموارد البشرية وبُعد الموارد المالية عند قياس وتحليل الانحدار المتعدد لجميع الأبعاد، كما توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن عقود التأمين في شركات التأمين اليمنية هي قصيرة الأجل؛ ما يَسمح لشركات التأمين اليمنية بقياس عقود التأمين وفق المنهج الاختياري المبسط (منهج تخصيص الأقساط)، وتوافر بعض فقرات مقومات عقود التأمين اللازمة لتطبيق المعيار (IFRS 17) لدى شركات التأمين اليمنية، أهمها (مرونة البرامج المحاسبية لإضافة المعالجات المحاسبية وفق متطلبات المعيار (IFRS 17)، وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فقد قدمت جملة من التوصيات المفيدة والمهمة.

الكلمات المفتاحية: المعيار (IFRS 17)، مقومات عقود التأمين، قياس عقود التأمين، شركات التأمين.

ISSN: 2706-6495

Impact of the Elements of Insurance Contracts on the Possibility of Applying International Financial Reporting Standard 17 (Measurement & Recognition)

Dr. Sultan Ali Ahmed Al-Sorihi

Associate Professor of Accounting, University of Science and Technology, Republic of Yemen

Prof. Muhammad Ali Al-Rubaidi

Professor of Accounting, University of Science and Technology, Republic of Yemen

Sadeq Mohammed Hazza Ebrahim

Master of Accounting, University of Science and Technology, Republic of Yemen

Abstract

The study aimed primarily to identify the extent of applying IRRS 17 (measurement and recognition) and measure the impact of the elements of insurance contracts on the possibility of applying IRRS from the perspective of staff in Yemeni insurance companies. To achieve this objective, the study used the questionnaire as a tool to collect data from the sample. Two hundred fifty questionnaires were distributed to a purposive sample of (15) insurance companies, represented by financial management, internal auditing, information technology, underwriting, and compensation. (145) questionnaires were valid for statistical analysis. The study results showed limited availability of the elements of insurance contracts and that the adaptation of laws and bylaws was the lowest available dimension. The study also found that there was a positive effect of the elements of insurance contracts on the possibility of applying IFRS 17 (measurement and recognition). The sources of the effect were information technology, the laws and bylaws and the absence of a statistically significant effect of human resources and the financial resources when analyzing all dimensions for Multiple Linear Regression. The study concluded with a number of findings, including that insurance contracts in Yemeni insurance companies are short-term, Yemeni insurance companies are allowed to measure insurance contracts according to the simplified optional approach (the premium allocation approach). The Yemeni insurance companies have some parts of the elements of insurance contracts necessary to implement the IFRS 17 standard, including flexible accounting programs to add accounting treatments in accordance with the requirements of the IFRS 17 standard. Based on the study's findings, a number of useful and important recommendations were presented.

Keywords: IFRS 17, components of insurance contracts, measurement of insurance contracts, insurance companies.

ISSN: 2706-6495

1. المقدمة:

مثل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (International Financial Reporting Standards) رقم 17 (عقود التأمين)، أحد أكبر التحديات والتغييرات التي واجهها قطاع التأمين في الوقت الراهن (Pallone, 2021, 6)؛ وتُعد مناهج القياس وفق المعيار (IFRS 17) التغير الأكثر ابتكاراً والأكثر تحدياً (Mignolet, 2017, 7)، وذلك لخصوصية عقود التأمين واختلافها عن الأنشطة الأخرى، إذ يلعب عنصر المخاطرة دورا كبيرا في تحقق الإيرادات والمصروفات الناتجة عن عقود التأمين، فضلاً عن ان قياس قيمة التزامات واصول عقود التأمين تتأثر إلى حد كبير بالدراسات والتقديرات المستقبلية لعقود التأمين والتي تختلف من شركة الى أخرى (الزبيدي والمشهداني، 2020، 3).

هذا وقد واجه قطاع التأمين العديد من التحديات، أهمهما: الأزمة والفضائح المالية العالمية التي أدت إلى انهيار عدد من شركات التأمين العالمية المشهورة (حميدي، 2020، 228)؛ ووفقاً لدراسة شحاتة (2019، 61) فقد أجمعت الدراسات والتقارير المتخصصة في هذا المجال على أن مبررات حدوث هذه الانهيارات ترجع إلى العديد من الأسباب على رأسها غياب النظم المحاسبية الموحدة التي تُرسي قواعد واضحة ومحددة للاعتراف المحاسبي بالأصول والالتزامات، ومناهج دقيقة للقياس، وأساليب ملائمة للعرض والإفصاح، مما تتطلب ضرورة وجود معايير موحدة لغرض تفادي حدوث أزمات مالية مشابهة قد تكون أقوى من الأزمات المالية السابقة (غالى والفار، 2018، 1).

ومن أجل توفير معالجات محاسبيّة موحدة لعقود التأمين، استكمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board) في مارس 2004م المرحلة الأولى من مشروعه الذي كان قد بدأه في العام 1997م لوضع منهجية شاملة متوافقة فيما يتعلق بمحاسبة عقود التأمين، بإصدار المعيار (IFRS 4) للتعامل مع المشكلات الملحة، تمهيداً لقيام الشركات المدرجة في أوروبا وغيرها بتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (حميدات، 2022، 616)، إلى أن يطور مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معياراً أكثر مواءمة لعقود التأمين (Rajala, 2020, 28).

إلا أن المعيار (IFRS 4) لم يستطيع توفير معالجات محاسبية فعالة وموحدة للمحاسبة عن عقود التأمين ووجهت له العديد من الانتقادات وخاصة في مجال توفير متطلبات قياس موضوعية لإيرادات والتزامات كافة عقود التأمين (Ernst &Young.2021,9)، ومن أجل معالجة أوجه القصور السابقة استكمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في مايو 2017م المرحلة الثانية من مشروع معيار محاسبة عقود التأمين بإصدار المعيار (IFRS 17) "عقود التأمين"، الذي تم تعريفه بأنه: أول معيار محاسبي شامل لكافة عقود التأمين يحل محل المعيار (IFRS 4) (IFRS Foundation, 2017, 3)، ويهدف إلى توحيد السياسات المحاسبية لعقود التأمين (سالم والميهي، 2023، 2)، وذلك من خلال وضع مبادئ موحدة للقياس والاعتراف بها وفقاً للوضع الحالي بالسوق وعرضها والإفصاح عنها (إبراهيم، 2018، 125)، لذا يقوم المعيار (IFRS 17) بتوفير متطلبات قياس محاسبي موضوعية من شأنها أن توفر معلومات مالية أكثر موثوقية وملائمة وقابلة للمقارنة (Félix.2017.6).

وعلى الرغم من تحديات تطبيق المعيار (IFRS 17)، واحتمالية تكبد بعض الشركات تكاليف كبيرة لتطبيق متطلباته ستظل فوائده تفوق تكاليف تطبيقه (IFRS Foundation, 2017, 5)، فهو يمثل فرصة لشركات التأمين نحو التطوير، وتعزيز كفاءة عملياتها، كما سيوفر مستويات جديدة من الشفافية؛ مما يمنح المستخدمين مزيدًا من المعلومات لتقييم صحة البيانات المالية لشركات التأمين أكثر من أي وقت مضى، وسيتمكن المستثمرون من الحصول على مزيد من المعلومات حول ربحية الأعمال ومصادر ونوعية الأرباح، كما سيؤدي إلى مزيد من الاتساق المحاسبي على مستوى العالم؛ مما يسمح بزيادة إمكانية المقارنة بين شركات

التأمين (KPMG, 2020, 2)، كما سوف تُسهم المعلومات المفيدة لعقود التأمين حول الربحية الحالية والمستقبلية لعقود التأمين وفقاً للمعيار (IFRS 17) في تعزيز الاستدامة والرؤية طويلة المدى للشركة (Masi, 2019, 21).

وتعد مقومات عقود التأمين ذات أهمية للحد من تحديات تطبيق المعيار (IFRS 17)؛ لأن النجاح في تطبيق أي معيار أو قانون يجب أن يسبقه توافر المقومات الأساسية اللازمة لتطبيقه؛ فقد عرفت دراسة لحسن (2020، 484) مقومات تطبيق معايير (IFRS) بأنها: ما ينبغي القيام به من أجل تهيئة البيئة المحلية لتندمج في البيئة الدولية بدون أية صعوبات وتعارض، ولأهمية توافر مقومات عقود التأمين لتطبيق المعيار (IFRS 17) فقد أشارت دراسة Owais & Dahiyat (2020، 277) إلى أن تطبيقه يتطلب من شركات التأمين الاستعداد في جوانب مختلفة مثل: تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر والمحاسبة والقوانين والتعليمات واللوائح والتشريعات الضريبية، كما أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن تطبيق المعيار (IFRS 17) يتطلب من شركات التأمين: جمع معلومات جديدة، وتوظيف أو تأهيل أشخاص لديهم مهارات مناسبة، وإجراء تغييرات على أنظمتها المالية، ومستوىً عالياً من التكامل بين العمليات المالية، والاكتوارية، والمخاطر (IFRS Foundation, 2017, 60).

وانطلاقاً من إلزامية امتثال شركات التأمين لتطبيق المعيار (IFRS 17)، وبناءً على ما سبق عرضه؛ جاءت هذه الدراسة التي تهدف إلى تقييم مدى إمكانية تطبيق المعيار (IFRS 17) من قبل شركات التأمين في الجمهورية اليمنية، ولاسيما تطبيق منهجية القياس الأكثر تتحدياً؛ ولأن تطبيق أي مشروع أو قانون يتطلب توافر مقومات تطبيقه، تسعى هذه الدراسة - استناداً على نظريات: (الوكالة، ونظم المعلومات، ومعالجة المعلومات) - إلى قياس تأثير مقومات عقود التأمين في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف)، ولقياس ذلك التأثير تم التركيز على مقومات عقود التأمين المتمثلة في: (تكنولوجيا المعلومات، الموارد البشرية، الموارد المالية اللازمة لتطبيق المعيار، القوانين واللوائح).

1.1. مشكلة الدراسة

يعد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (عقود التأمين) طفرة نوعية في مجال المحاسبة والإبلاغ عن عقود التأمين، وتواجه شركات التأمين عالمياً تحديات كبيرة لتطبيق متطلبات هذا المعيار، **وشركات التأمين اليمنية** لن تكون بمنأى عما يحدث في العالم الخارجي، فوفقاً لدراسة الزبيدي (2020، 125) يمثل المعيار (IFRS 17) تغييراً جذرياً وليس نمطياً في مجال المحاسبة عن عقود التأمين عالمياً، ومن ثم فإن التحديات التي تواجه تطبيقه كبيرة ومتنوعة، وينبغي الوقوف عليها وتحديدها؛ بغية تسهيل تطبيقه وإزالة أي عوائق تقف حائلاً دون تطبيقه، كما أشارت دراسة García (2019، 36-37) إلى أن المعيار (IFRS 17) يمثل ثورةً لقطاع التأمين، وأن تطبيق متطلباته لن يكون تغييراً محاسبيًا بسيطًا، ولكن سيؤثر على عمليات وأنظمة شركات التأمين.

وبالاستناد إلى أن قطاع التأمين يعد مرآة لمدى التطور الاقتصادي للبلدان، وإلى تصنيف اليمن ضمن الدول الأقل نمواً والأكثر فقراً وفقاً لتقرير البنك الدولي المنشور في نوفمبر 2021م، للظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الجمهورية اليمنية منذُ مارس 2015م ولمحدودية رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع التأمين، وتدني أقساط قطاع التأمين(الصبري،2018، 163)، ولتحديات وصعوبات تطبيق المعيار (IFRS 17) من قبل شركات التأمين اليمنية، أصدر الاتحاد اليمني للتأمين مذكرة بتأجيل تطبيقه من قبل شركات التأمين اليمنية إلى أن يتم تهيئة الظروف المناسبة لتطبيقه، وصدور تعليمات الجهات الإشرافية لتطبيق المعيار (الاتحاد اليمني للتأمين،2023)،

وسيترتب على عدم تطبيق المعيار بالرغم من سريان تنفيذه في عدم التزام شركات التأمين اليمنية بتطبيق معايير الإبلاغ المالي بالرغم من تبنيها من قبل الحكومة اليمنية (صنعاء) ولاسيما المعيار الخاص بمحاسبة عقود التأمين (IFRS 17)، وعدم اتساق السياسات المحاسبية لشركات التأمين اليمنية مع السياسات المحاسبية لشركات التأمين عالمياً رغم ارتباط شركات التأمين المحلية مع شركات إعادة التأمين الخارجية، كما سيترتب في عدم قياس الأرباح المستقبلية لعقود التأمين قبل حدوثها في عدم تحقيق الجودة والشفافية للمعلومات المالية، و تعزيز الاستدامة والرؤية طويلة المدى لشركات التأمين اليمنية.

وللحد من هذه المشكلة لا بد من توافر المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق المعيار (IFRS 17) ولاسيما تطبيق مناهج القياس الأكثر تخدياً، والمتمثلة في (**تكنولوجيا المعلومات، الموارد البشرية، الموارد المالية، القوانين واللوائح**)، ووجود دراسات وبحوث لتسليط الضوء على هذه المشكلة؛ سعت الدارسة الحالية إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق المعيار (IFRS 17) من خلال التعرف على مدى توافر مقومات تطبيقه، وإلى تحديد وقياس تأثير مقومات عقود التأمين في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف)، ما قد يساعد شركات التأمين في التعرف على الإمكانيات المتاحة ووضع خطط التحول لتطبيق المعيار.

ولدراسة الأثر بين متغيرات هذه الدراسة فقد تم الاستناد على نظرية الوكالة ونظرية نظم المعلومات ونظرية معالجة المعلومات، إذ يتناول المعيار (IFRS 17) متطلبات محاسبة عقود التأمين: (قياس، اعتراف، وتوفير المعلومات الملائمة للمستخدمين(الموكلين)، ولتحقيق ذلك فلابد من توافر المقومات الأساسية اللازمة للتطبيق متطلبات المعيار (IFRS 17) ولاسيما مناهج القياس الأكثر تحدياً.

وقد اعتمدت الدراسة الحالية في قياس مقومات عقود التأمين لتطبيق متطلبات المعيار (IFRS 17) (القياس والاعتراف) استنادًا إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت مقومات وتحديات تطبيق معايير الإبلاغ المالي (IFRS) بشكل عام أو معياراً محدداً في بيئات أخرى ومن أبرزها دراسات؛ فاضل وآخرون (2021)؛ Doan et al. (2020)؛ Almansour (2019)؛ Alexander (2019)؛ Ansari (2016)؛ الموسوي (2015)؛ أبو جلالة (2014)؛ المجربي (2012)، إضافة إلى ما أفصحت عنه العديد من شركات التأمين الإقليمية في قوائمها المالية المنشورة للعام 2019م في موقع سوق الأسهم السعودي (argaam) من أبرز مجالات الاستعداد لتطبيق المعيار الجديد متمثلة بـ: (تكنولوجيا المعلومات، إجراءات التشغيل، إطار السياسات والرقابة).

2.1. تساؤلات الدراسة

وفقاً لما تم عرضه في مشكلة الدراسة وبيان الآثار السلبية لعدم تطبيق المعيار (IFRS 17)، بالإضافة إلى أهمية معرفة تأثير مقومات عقود التأمين في تطبيق المعيار (IFRS 17) ولا سيما تطبيق مناهج القياس الأكثر تحدياً، فسيتم استخلاص التساؤلات الرئيسية والفرعية الآتية: فإنه يمكن طرح تساؤلات الدراسة على النحو الآتي:

التساؤل الأول: ما مستوى توافر مقومات عقود التأمين اللازمة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) لدى شركات التأمين بالجمهورية اليمنية؟

التساؤل الثاني: ما تأثير مقومات عقود التأمين في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) في شركات التأمين بالجمهورية اليمنية؟ ويتفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما تأثير تكنولوجيا المعلومات في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) في شركات التأمين بالجمهورية اليمنية؟

2. ما تأثير الموارد البشرية في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) في شركات التأمين بالجمهورية اليمنية؟
3. ما تأثير الموارد المالية في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) في شركات التأمين بالجمهورية اليمنية؟
4. ما تأثير القوانين واللوائح في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 "عقود التأمين" (القياس والاعتراف) في شركات التأمين بالجمهورية اليمنية؟

3.1. أهداف الدراسة

تستند أهداف الدراسة إلى تساؤلاتها البحثية، ويمكن صياغتها على النحو الآتي:

الهدف الأول: قياس مستوى توافر مقومات عقود التأمين اللازمة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) لدى شركات التأمين بالجمهورية اليمنية.

الهدف الثاني: قياس تأثير مقومات عقود التأمين في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) من قبل شركات التأمين بالجمهورية اليمنية. ويتفرع من الهدف الثاني أهداف فرعية متمثلة في:

1. قياس تأثير تكنولوجيا المعلومات في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) في شركات التأمين بالجمهورية اليمنية.
2. قياس تأثير الموارد البشرية في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) في شركات التأمين بالجمهورية اليمنية.
3. قياس تأثير الموارد المالية في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) في شركات التأمين بالجمهورية اليمنية.
4. قياس تأثير القوانين واللوائح في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) في شركات التأمين بالجمهورية اليمنية.

4.1. أهمية الدراسة

1.4.1. الأهمية النظرية تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في عدة جوانب أهمها:

1. تكمن أهمية الدراسة من الناحية الأكاديمية من أهمية الموضوع في الفكر المحاسبي المعاصر، حيث يعد موضوع معايير الإبلاغ المالية الدولية (IFRS) من الموضوعات المهمة التي شغلت خبراء المحاسبة.
2. حداثة معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 وأهميته، وعدم وجود دراسات في البيئة اليمنية تناولت المغيار.
3. تساهم هذه الدراسة في تقديم نموذج معرفي جديد يستند على النظريات والدراسات السابقة لمعرفة تأثير مقومات عقود التأمين على مدى إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 عقود التأمين".

2.4.1. الأهمية العملية تتمثل الأهمية العملية للدراسة في عدة جوانب، أهمها:

1. ينسجم موضوع الدراسة الحالية مع توجهات الجهات الحكومية اليمنية، والجهات الدولية ذات الصلة بضرورة الامتثال لمتطلبات معايير الإبلاغ المالي (IFRS)، الأمر الذي يتطلب مراجعة التطبيقات المحاسبية الحالية وإبراز أهم متطلبات التحول والامتثال لمتطلبات المعيار IFRS17 من قبل شركات التأمين في الجمهورية اليمنية.

2. قد تخدم هذه الدراسة شركات التأمين اليمنية من خلال المساهمة العملية في إيضاح متطلبات تطبيق المعيار IFRS 17(الاعتراف والقياس) والمقومات المتوفرة لدى شركات التأمين، وبما ستقدمه من نتائج وتوصيات من الممكن الاستفادة منها في بلورة أسس سليمة تساعد تلك الشركات في تطبيق المعيار IFRS 17.
3. من المتوقع أن تؤدي نتائج هذه الدراسة إلى توفير دليل ميداني عن مدى إمكانية تطبيق المعيار IFRS 17 من خلال استطلاع آراء العاملين على تطبيق المعيار في شركات التأمين اليمنية

5.1. النموذج المعرفي للدراسة

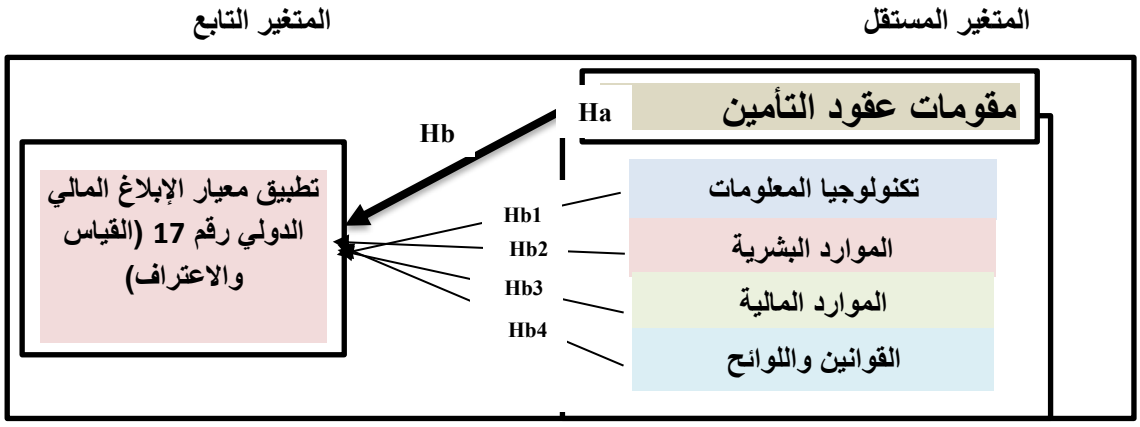

شكل (1): أنموذج الدراسة

6.1. الفرضيات: سيتم وضع الفرضيات الآتية:

- الفرضية الرئيسة الأولى (توافر مقومات عقود التأمين)

Ha1**:** تتوفر لدى شركات التأمين في الجمهورية اليمنية على مستوى منخفض من مقومات عقود التأمين اللازمة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) وفق عينة الدراسة.

- الفرضية الرئيسة الثانية: وفقاً لنظرية الوكالة، ونظم المعلومات، ومعالجة المعلومات فسيتم استخلاص التساؤلات الرئيسي والتساؤلات الفرعية الآتية:

Hb: **هناك تأثير لمقومات عقود التأمين في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) في شركات التأمين بالجمهورية اليمنية.**

واستناداً إلى الفرضية الرئيسة سيتم وضع الفرضيات الفرعية الآتية:

Hb1: هناك تأثير لتكنولوجيا المعلومات في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) في شركات التأمين بالجمهورية اليمنية.

Hb2: هناك تأثير للموارد البشرية المؤهلة في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) في شركات التأمين بالجمهورية اليمنية.

Hb3 : هناك تأثير الموارد المالية في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) في شركات التأمين بالجمهورية اليمنية.

Hc4: هناك تأثير للقوانين واللوائح في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) في شركات التأمين بالجمهورية اليمنية.

7.1. التعريفات الإجرائية ومقاييس المتغيرات

1.7.1. المتغير التابع تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف)

يعرف القياس والاعتراف وفق المعيار (IFRS 17) أنه: تجميع عقود التأمين، والقياس عند الاعتراف الاولي، والقياس عند الاعتراف اللاحق، وتبسيط قياس التزامات عقود التأمين.

2.7.1. مقومات عقود التأمين

ترف مقومات عقود التأمين اجرائيا بأنها عناصر أساسية تتمثل في (تكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية والموارد المالية، والقوانين واللوائح)، ويمكن تقسيم المتغير المستقل (مقومات عقود التأمين) إلى الأبعاد الآتية:

- **بُعد تكنولوجيا المعلومات:** وفقاً لما تم تناوله في الإطار النظري للدراسة، ووفقاً لدراسات أبو عرة (2018، 6)؛ الطراونة (2015، 23)؛ دباغة والسعدي (2011، 66)؛ محمود والشمري (2019، 521)، وما تم الإفصاح

عنه في القوائم المالية لشركات التأمين (سوق الأسهم السعودية أرقام)، فإنه يمكن قياس بُعد تكنولوجيا المعلومات من خلال المؤشرات الآتية:

1. **أجهزة الكمبيوتر:** ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال: السرعة، الدقة، الكفاية، الحداثة.
2. **البرامج التطبيقية:** ويقصد بها البرامج التي تختص بالوظائف المختلفة المطلوب تشغيلها باستخدام الحاسوب، مثل برامج الحسابات العامة، والبرامج الاكتوارية، وتم تقسيم هذا المؤشر إلى: (أ) مؤشرات البرنامج المحاسبي، (ب) مؤشرات البرنامج الاكتواري، وتم قياسهما من خلال مؤشرات: الملائمة، المرونة، القابلية للتطوير، استخدام البرامج الاكتوارية.
3. **قاعدة البيانات:** ويمكن قياسها من خلال مؤشرات التجانس، الملائمة، تكامل البيانات.
4. **الدعم الفني:** وسيتم قياس هذا المؤشر من خلال الخدمات التي يقدمها موظفو تكنولوجيا المعلومات بتطوير البرامج وأعمال الصيانة وكفاءات ومهارات موظفي تكنولوجيا المعلومات.
5. **شبكة الاتصال:** هي الوسائل المستخدمة في نقل وتبادل البيانات والمعلومات في جميع الفروع والأقسام، وسيتم قياس هذا المؤشر من خلال: الكفاية، الحماية، الملائمة.

- **بُعد الموارد البشرية:** وفقاً لما تم تناوله في الإطار النظري للدراسة، ووفقاً لدراسات الموسوي (2015، 410)؛ محمود والشمري (2019، 521)؛ (2019) Almansour فإنه يمكن قياس بُعد الموارد البشرية المؤهلة من خلال المؤشرات الآتية:

1. **الكوادر البشرية المالية:** ويمكن قياسها من خلال مؤشرات: التأهيل العلمي لدى المحاسبين الماليين، وتوفر الخبرات والمهارات المالية في مجال تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتوفر المعرفة والدورات التدريبية على تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17).
2. **الكوادر البشرية التأمينية:** هي الكوادر المسؤولة عن تنفيذ العمليات التأمينية وتشمل: (كوادر إدارة المخاطر، كوادر الاكتتاب وإصدار عقود التأمين، كوادر إدارة التعويضات)، وسيم قياسها من خلال وجود وظيفة المخاطر، والخبرة، والكفاءة، والتدريب.

3. **الكوادر البشرية الاكتوارية:** لأغراض القياس وفق المعيار (IFRS 17)، ولاسيما تقدير التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية فلابد من توفر الموارد البشرية المتخصصة بالأعمال الاكتوارية والمخاطر، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات الآتية: توفر الموارد البشرية الحاصلة على المؤهلات الاكتوارية، وتوفر الخبرات القادرة على التنبؤ، وقياس التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفر وحدة اكتوارية لقياس التزامات عقود التأمين، وتوفر وظيفة المحاسب (الخبير الاكتواري) في شركات التأمين.

- **بُعد الموارد المالية**: وفقاً لما تم تناوله في الإطار النظري للدراسة، ووفقاً لدراسات؛ الموسوي (2015)؛ محمود والشمري (2019، 523)؛ (2019.19)؛ Almansour فإنه يمكن قياس بعد الموارد المالية اللازمة لتطبيق المعيار (IFRS 17) من خلال المؤشرات الآتية:

1. **التكاليف التقنية:** ويمكن قياسها من خلال توفر المخصصات المالية لتحديث وتطوير تكنولوجيا المعلومات.
2. **تكاليف تأهيل وتدريب الكوادر:** ويمكن قياسها من خلال المؤشرات الآتية: توفر المخصصات المالية لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية، وتوفر المخصصات المالية للاستعانة بخدمات الخبراء الاكتواريين.

- **بُعد القوانين واللوائح:** وفقاً لما تم تناوله في الإطار النظري للدراسة، ووفقاً لدراسات؛ دباغة والسعدي (2011)؛ وفاضل وآخرون (2021)؛ محمود والشمري (2019، 521)؛ Almansour (2019)، فإنه يمكن قياس بُعد تكييف القوانين واللوائح من خلال المؤشرات الآتية:

1. **تكييف القوانين المتعلقة بمحاسبة عقود التأمين:** ويمكن قياسه من خلال مؤشر مواءمة قواعد القياس والاعتراف المحاسبي وفق المعيار (IFRS 17) مع قواعد الممارسة المحاسبية وفق قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم (37) لعام 1992م وتعديلاته، وقانون ضرائب الدخل رقم (17) لعام 2010م، وقانون الزكاة رقم (2) لعام 1999م وتعديلاته.
2. **تكييف اللوائح الداخلية**: ويمكن قياسه من خلال مؤشر تكييف اللوائح والإجراءات الداخلية لشركات التأمين في إدارات: (المالية، المخاطر، الاكتتاب).

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2. مفهوم عقد التأمين

تم تعريف عقد التأمين من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IABS) بأنه: عقد يقبل بموجبه أحد الأطراف (المصدر) مخاطر تأمين مهمة من طرف آخر (حامل الوثيقة) وذلك من خلال الموافقة على تعويض حامل الوثيقة إذا أثر حدث مستقبلي محدد وغير مؤكد (الحدث المغطى بالتأمين) بشكل سلبي على حامل الوثيقة (IASB.IFRS 17,2023. Appendix A.645).

2.2. مفهوم المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)

يمكن تناول مفهوم معايير الإبلاغ المالي (**IFRS**) من خلال الآتي:

أولاً: مفهوم الإبلاغ المالي:

تعددت وجهات النظر حول مفهوم الإبلاغ المالي فهناك من يرى أن الإبلاغ المالي هو ملخص للبيانات المحاسبية، وهناك من يرى أن الإبلاغ المالي يمثل الإفصاح المحاسبي، أما وجهة النظر الأكثر شمولية فترى أن **الإبلاغ المالي**: يمثل المحاسبة نفسها فالمحاسبة هي نظام معلومات (أي نظام للإبلاغ)، يجمع عناصر هذا النظام ابتداءً من الإطار المفاهيمي للمحاسبة مروراً

بممارسات القياس، والإفصاح، ثم أسلوب التنظيم المحاسبي كمتغير أساس في صياغة أنموذج الإبلاغ، وما يؤكد هذا الرأي أن معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) لم تحمل في طياتها أساليب الإفصاح فقط بل تحمل أساليب القياس وتوقيت الاعتراف أيضاً (السعدي، 2017، 43).

ثانياً: مفهوم المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS):

اتفقت دراستا فاضل وآخرون (2020، 45) وحمداوي (2020، 42) على أن مصطلح المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) له معنيان: **(الضيق والواسع)** في آنٍ واحدٍ، وكمفهوم **ضيق**، تعتبر معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ترقيماً جديداً لمعايير المحاسبة الدولية لتميزها عن بعضها البعض، أما المفهوم **الواسع والشامل**، فإنها تعتبر تطوراً وامتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر من معايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها الصادرة والمصادق عليها والمعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ولجنة تفسير المعايير (Standards Interpretation Committee) والتي عرفت فيما بعد بلجنة تفسير المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRSIC).

3.2. معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (عقود التأمين)

نظراً لطبيعة وخصوصية محاسبة عقود التأمين عن باقي الأنشطة فقد وصفت بأنها معقدة، حيث تقوم شركات التأمين بإنتاج خدمات متنوعة تتميز بصعوبة تقييمها، وهذا لعدم تحكمها في سعر التكلفة، لأنه لا يكون معلوماً إلا بعد مرور مدة من الزمن (عند تحقق الخطر محل التأمين)، ويتم تحديد مبالغ الأقساط على أساس فرضيات ودراسات إحصائية (للخطر المحتمل قبل حدوثه) (سليمة، 2014، 45)، ولقياس الأرباح المستقبلية وتوحيد المعالجات المحاسبية لعقود التأمين؛ فقد أثمرت جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في مايو 2017م بإصدار المعيار (IFRS 17)، وذلك بعد أن تم استكمال تطويره على مرحلتين ولأكثر من 20 عام (Rajala, 2020, 7)، ويمكن تلخيص التطور التاريخي للمعيار (IFRS 17) في الشكل الآتي:

1997	2004	2005	2007	2010	2013	2017	2020	2023
بداية مشروع إعداد معيار محاسبة التأمين	إصدار المعيار IFRS 4	بداية تنفيذ المعيار IFRS 4	نشر ورقة مناقشة حول عقود التأمين والاتفاق على **إصدار معيار جديد**	نشر أول مسودة عرض للمعيار الجديد	نشر مسودة عرض ثانية للمعيار الجديد	إصدار المعيار **IFRS 17**	تأجيل تنفيذ المعيار لعامين	بداية تنفيذ المعيار **IFRS 17**

شكل (2): التطور التاريخي للمعيار (IFRS 17) **المصدر**: دراسات García (2019، 7) وKPMG (2017، 7).

وقدم المعيار (IFRS 17) العديد من المفاهيم والحلول المبتكرة التي تنظم المحاسبة والإبلاغ المالي عن عقود التأمين بمختلف أنواعها، (الزبيدي، 2020، 1)، ويمكن تناول بعض المحتويات الرئيسة التي تناولها المعيار (IFRS 17) (القياس والاعتراف) من خلال الآتي:

1.3.2. الأهداف Objectives

يهدف المعيار (IFRS 17) إلى التأكد من أن المنشأة (شركة التأمين) توفر ما يلزم من المعلومات التي تمثل بعدالة مبادئ القياس والاعتراف والعرض والإفصاح لعقود التأمين، لتكون أساساً لمستخدمي البيانات المالية في تقييم تأثير عقود التأمين

على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية (IASB; IFRS 17,2023, para 1. 619)، كما يهدف المعيار إلى توحيد المعالجات المحاسبية لعقود التأمين عالمياً (إبراهيم، 2018، 125).

2.3.2. النطاق Scope

يجب على المنشأة (شركة التأمين) تطبيق المعيار (IFRS 17) (IASB; IFRS 17,2023, para. 3, 619) على:

- عقود التأمين بما في ذلك عقود إعادة التأمين التي تصدرها.
- عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.
- عقود الاستثمار ذات ميزة المشاركة الاختيارية، شريطة قيام المنشأة التي تصدرها أيضاً بإصدار عقود تأمين.

3.3.2. تجميع عقود التأمين Combination of insurance contracts

لأغراض القياس والاعتراف يتطلب المعيار (IFRS 17) الآتي:

أولاً: فصل المكونات عن عقد التأمين Separating components from an insurance contracts

قد يحتوي عقد التأمين على مكون واحد أو أكثر يقع ضمن نطاق معيار آخر، وبالتالي ينبغي على شركات التأمين تحليل هذا العقد، وفصل المكونات غير التأمينية لمعالجتها، والمحاسبة عنها بشكل منفصل باستخدام معايير أخرى فعلى سبيل المثال قد يحتوي عقد التأمين على: (1. مكون الاستثمار المتمايز بذاته، 2. الأدوات المالية المشتقة ضمن عقد التأمين ويمكن فصلها؛ ويجب على المنشأة فصلهما والمحاسبة عنهما باستخدام المعيار (IFRS 9)، 3. أي تعهد بتقديم السلع أو الخدمات غير التأمينية إلى حامل الوثيقة؛ ويجب على المنشأة فصلها والمحاسبة عنها باستخدام المعيار ((IFRS 15) IASB; IFRS 17,2023, paras.10-13 621)، وسيوفر معلومات لمستخدمي القوائم المالية بطريقة أفضل لمقارنة مخاطر العقود المماثلة الصادرة عن وحدات الأعمال في مختلف القطاعات (الزبيدي، 2020، 79).

ثانياً: مستوى تجميع عقود التأمين (Level of aggregation of Insurance Contracts):

يتم تجميع عقود التأمين لغرض القياس والاعتراف والعرض والإفصاح عن عقود التأمين فمستوى التجميع يحدد وحدة الحساب المراد استخدامها عند تطبيق المعيار (IFRS 17) (Domingues, 2019, 9)، ويتطلب المعيار تجميع عقود التأمين بحسب المستويات الآتية (IASB; IFRS 17,2023, paras. 14-24.621-623):

المستوى الأول: تجميع عقود التأمين إلى محافظ (Portfolios) على مستوى أقسام التأمين الرئيسة التي تتعامل بها شركة التأمين مثل التأمين على الحريق.

المستوى الثاني: تقسيم المحافظ إلى مجمعات (Cohorts)؛ حسب سنوات إصدار عقود التأمين.

المستوى الثالث: تقسيم المجموعات إلى مجموعات (Groups)، بحيث تكون: (أ. مجموعة للعقود التي تُعد غير مجدية عند الإثبات الأولي، إن وجدت، ب. مجموعة للعقود التي لا توجد احتمالية معتبرة عند الإثبات الأولي لأن تصبح غير مجدية في وقت لاحق، إن وجدت، ج. مجموعة لباقي العقود في المحفظة، إن وجدت).

4.3.2. الاعتراف بعقود التأمين Recognition

يجب على المنشأة (شركة التأمين) الاعتراف بمجموعة عقود التأمين اعتباراً من التواريخ الأتية، أيهما يحل أولاً (IFRS 17, para. 25; IFRS Foundation, 2023, 623):

ISSN: 2706-6495

- من بداية فترة التغطية الخاصة بمجموعة العقود؛ **أو**

- من تاريخ استحقاق أول دفعة من أي حامل وثيقة في المجموعة؛ **أو**

- من تاريخ تحول مجموعة عقود التأمين إلى مجموعة غير مجدية (التي التزاماتها المحتملة أكبر من المنافع الاقتصادية المتوقع الحصول عليها).

5.3.2. القياس (Measurement)

تعرض معيار عقود التأمين (IFRS 4) للعديد من الانتقادات، أبرزها خلو المعيار من مناهج موحدة للقياس، وبالمقابل أبرز التغييرات التي جلبها المعيار (IFRS 17) مناهج القياس الأكثر ابتكاراً والأكثر تحدياً (Mignolet, 2017, 7)، ويهدف القياس وفق المعيار (IFRS 17) إلى الإفصاح بعدالة عن التزامات شركات التأمين الناشئة من محافظ عقود التأمين (Araiza Iturria, 2019, 4)، هذا وحدد المعيار (IFRS 17) ثلاثة مناهج للقياس وهي (IASB; IFRS 17,2023, paras. 32-71, 624-633):

1.5.3.2. القياس وفق المنهج العام أو اللبنات *(The Building Blocks Approach)*،

يستخدم هذا المنهج بشكل إلزامي على جميع عقود التأمين فيما عدا: عقود التأمين قصيرة الأجل واختارت المنشأة تبسيط قياسها بالاعتماد على منهج (تخصيص الأقساط)، وعقود التأمين التي تحتوي على مزايا المشاركة المباشرة (والتي يطبق عليها منهج الرسوم المتغيرة) ويتم تطبيق هذا المنهج من خلال الآتي:

1.1.5.3.2. القياس عند (الاعتراف الأولي) لعقود التأمين

يقوم هذا المنهج على قياس أصول والتزامات عقود التأمين على أساس أربعة مكونات أو لبنات يمكن توضيحها من خلال الشكل (3).

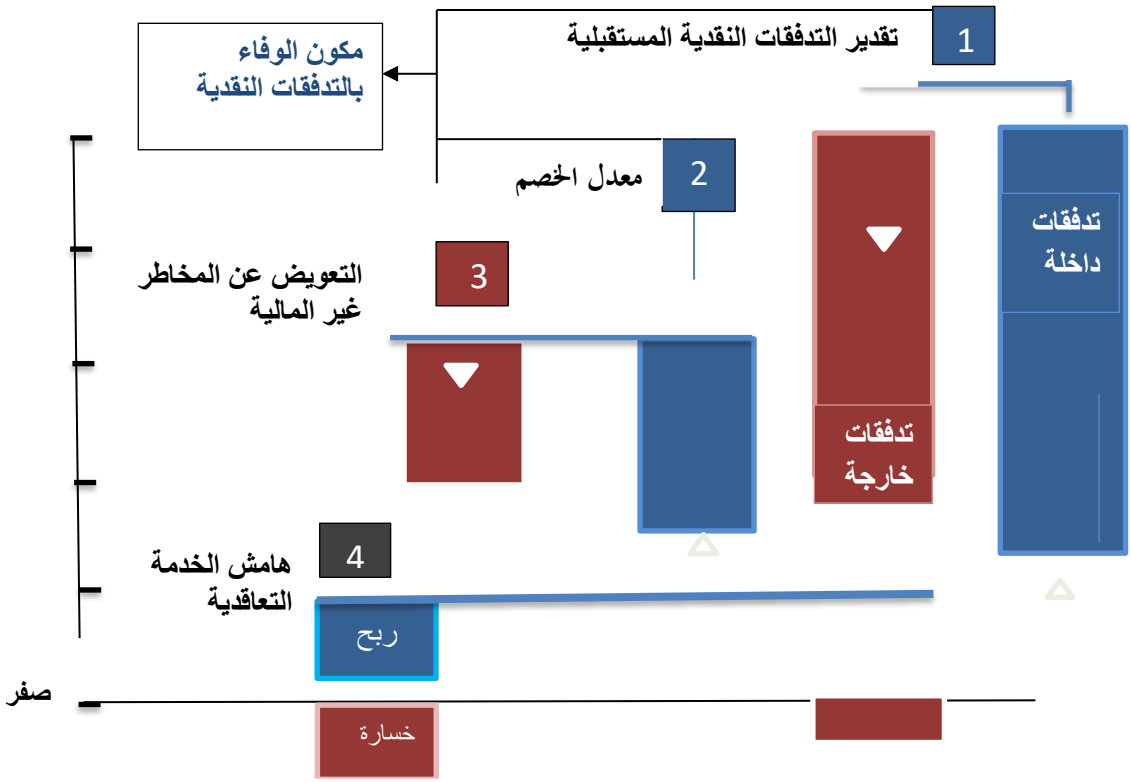

شكل (3): مكونات القياس الاولي لعقود التأمين وفق المنهج العام بالاستناد إلى: (KPMG, 2017, 29; Rajala, 2020, 27))

ويتضح من الشكل (2) أن القياس الأولي لمجموعة عقود التأمين مجموع لـ(Ernst &Young.2021,97):

أولاً: مكون الوفاء بالتدفقات النقدية (Fulfilment Cash Flows):

ويعَّرف مكون **الوفاء بالتدفقات النقدية (FCF)**بأنه: القيمة المحددة وغير المتحيزة والمتوقعة (المقدرة بالاحتمالات المرجحة أو الموزونة) للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الصادرة Outflows مطروحا منها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الواردة Inflows والناتجة عندما توفي المنشأة (شركة التأمين) بعقود التأمين لديها، متضمنة تعديلات المخاطر للمخاطر غير المالية (حميدات، 2022،618)؛ ويتضح من تعريف فمكون الوفاء بالتدفقات النقدية أنه يتضمن المكونات الثلاث الأولى وهي:

1. تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية (Estimates of Future Cash Flows):

عند تقدير التدفقات النقدية لمجموعة عقود التأمين يجب أن تتضمن جميع التدفقات النقدية المستقبلية ضمن حدود كل عقد في المجموعة، كما يجوز للمنشأة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بمستوى تجميع أعلى، ثم تخصيص التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود الناتجة لمجموعات العقود المنفردة، ويجب أن يتحقق في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ما يأتي (IASB; IFRS 17,2023, para. 33, 624- 625):

- أن تتضمن، بشكل **غير متحيز**، جميع المعلومات المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، وللقيام بذلك، يجب على المنشأة تقدير القيمة المتوقعة لنطاق النتائج المحتملة بالكامل **(أي المتوسط المرجح لنطاق النتائج المحتملة)**.
- أن تعكس وجهة نظر المنشأة، وأن تكون التقديرات الخاصة بأي متغيرات سوقية، متسقة مع أسعار السوق لتلك المتغيرات.
- أن تظهر التقديرات أثر الظروف السائدة في تاريخ القياس، بما في ذلك **الافتراضات المتعلقة بالمستقبل.**
- أن تكون واضحة بحيث يتم تقدير التعويض المطلوب لتحمل **المخاطر غير المالية** بشكل منفصل عن التقديرات الأخرى.

2- معدل الخصم (Discount Rate): يتطلب المعيار (IFRS 17) تعديل التقديرات الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية لإظهار أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية (حميدات،2022،624)، ولكل شركة أن تتطبق أياً من المدخلين عند تحديد معدل الخصم المستخدم (إبراهيم،2018،132):

- مدخل تصاعدي من أسفل إلى أعلى **(خالي من المخاطر)**: ويستند في تقدير معدلات الخصم على أساس معدل الفائدة على السندات عالية الجودة والسيولة.
- مدخل تنازلي من أعلى إلى أسفل **(محمل بالمخاطر المالية)**: ويستند في تقدير معدلات الخصم على الأسعار الحالية للأدوات المالية (إن وجدت) ذات الخصائص المشابهة لعقود التأمين من حيث التوقيت والعملة والسيولة.

3. التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية (تعديل المخاطر):

تم تعريف التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية بأنه: التعويض الذي تطلبه المنشأة لتحمل حالة عدم التأكد المحيطة بمبلغ وتوقيت التدفقات النقدية الناشئة عن المخاطر غير المالية أثناء قيام المنشأة بالوفاء بعقود التأمين (IASB; IFRS 17,2023, Appendix A)، والجدير بالذكر أن المعيار (IFRS 17) لا ينص على أساليب محددة لمنهجيات حساب(تعديل المخاطر)، وبالتالي فإن لشركات التأمين الحرية في اعتماد قواعدها الخاصة، ولكن في ضوء القواعد الوصفية التي أشار إليها المعيار (سالم والميهي، 2023، 7)، ومن أساليب حساب (تعديل المخاطر): استخدام مستوى ثقة بنسبة (من 65 إلى 75)%

لمتوسط التوزيع الاحتمالي للتدفقات النقدية المستقبلية، بالنظر إلى أن مستوى الثقة لتغطية مصادر عدم اليقين بشأن مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، كما تستخدم منهجية تكلفة رأس المال لحساب (تعديل المخاطر) ومن خلال المعادلة الآتية (CIA, 2020, 22):

$$\mathbf{RA} = \sum_{t} \frac{(CoCR_t \times C_t)}{(1 + d_t)^t}$$

(**RA** = التعويض عن المخاطر غير المالية لمجموعة العقود، CoCR= معدل تكلفة رأس المال الذي تحدده الشركة للفترة، Ct = متوسط مبلغ رأس المال للفترة، dt = معدل الخصم الذي تحدده الشركة والذي يعكس منحنى العائد، t = الزمن).

ثانياً: هامش الخدمة التعاقدية (Contractual Service Margin):

يتضح من الشكل رقم (2) السابق أن مكون هامش الخدمة التعاقدية (CSM) (4) هو الفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (1) و (2) والتسوية التي تعكس المخاطر غير المالية (3)، حيث يعكس هذا المكون الربح من الوفاء بالتدفقات النقدية، وقد عرفه المعيار بأنه: أحد مكونات المبلغ الدفتري للأصل أو الالتزام الخاص بمجموعة من عقود التأمين، يمثل الربح غير المكتسب الذي ستقوم المنشأة بإثباته عندما تقدم خدمات عقد التأمين في المستقبل (IASB; IFRS 17,2023, para. 38, 625).

حيث لا يسمح المعيار الاعتراف بالربح المقدر من الوفاء بالتدفقات النقدية (زيادة القيمة الحالية في التدفقات النقدية الداخلة عن الخارجة) عند الاعتراف الأولي وإنما الاعتراف بذلك الربح على مدى فترة تقديم التغطية التأمينية، أما إذا كانت مجموعة العقود غير مجدية (زيادة القيمة الحالية في التدفقات النقدية الخارجة عن الداخلة) فيتم الاعتراف بالخسارة فوراً، وتتفق قواعد الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية مع المعيار (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء (سلامة،2017، 76).

2.1.5.3.2. القياس (عند الاعتراف) اللاحق

يمثل المبلغ الدفتري لأي مجموعة من مجموعات عقود التأمين في نهاية كل فترة تقرير هو مجموع لـ (IASB; IFRS 17,2023, para. 40, 626):

أ) الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية المكون من:

1) مكون الوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية، المتعلق بالخدمة المستقبلية والمخصصة للمجموعة في ذلك التاريخ.

2) هامش الخدمة التعاقدية للمجموعة في ذلك التاريخ،

في نهاية كل فترة تقرير يتم تحديث القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين بالمعطيات الجديدة لكي تتوفر معلومات ملائمة وصادقة التمثيل للمستخدمين، ويشمل التحديث أيضا نتائج اعمال الفترة السابقة، إذ يتم احتساب إيرادات ومصروفات التأمين المرتبطة بفترة الإبلاغ المالي، والاعتراف بجزء من هامش الخدمة التعاقدية الذي يرتبط بفترة التغطية المنقضية (الزبيدي والمشهداني،2020، 4).

ب) الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة،

ويتمثل في مكون الوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية المتعلق بالخدمة السابقة والمخصصة للمجموعة في ذلك التاريخ، والمتعلق بالمطالبات المتكبدة والتي لم يتم تسويتها حتى نهاية كل فترة تقرير، ويتم قياس مكون الوفاء للتدفقات النقدية للالتزام

من خلال القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة (1) و (2) والتسوية التي تعكس المخاطر غير المالية (3) كما في الشكل رقم (2) السابق، وعلى أساس المعلومات التي تم الحصول عليها بما فيها (IASB; IFRS 17,2023 Appendix B, Para, B41):

- معلومات حول المطالبات (التعويضات) التي تم الإبلاغ عنها بالفعل من قبل حاملي وثائق التأمين.
- معلومات أخرى حول الخصائص المعروفة أو المقدرة لعقود التأمين.
- البيانات التاريخية المتعلقة بخبرة شركات التأمين في مجال عقود التأمين، مضافاً إليها عند الضرورة؛ بيانات تاريخية من مصادر أخرى، ونعدل البيانات التاريخية لإظهار أثر الظروف الخالية.

3.5.3.2. القياس وفق منهج تخصيص الأقساط *(The Premium Allocation) Approach*

يجوز لوحدة الأعمال (شركة التأمين) تبسيط قياس مجموعة عقود التأمين باستعمال منهج تخصيص الأقساط (PAA) متى ما توفرت إحدى الحالتين الآتيتين (IASB; IFRS 17,2023, para. 53, 629):

1. تتوقع الشركة بصورة معقولة أن يؤدي استخدام منهج تخصيص الأقساط في قياس التزامات التغطية المتبقية لمجموعة عقود التأمين إلى نتيجة لا تختلف جوهرياً عن تلك التي ستنتج بتطبيق المنهج العام، **أو**

2. مدة كل عقد في المجموعة سنة واحدة أو أقل، ويعني ذلك أن هذا المدخل يطبق فقط على العقود قصيرة الأجل)؛ ويمكن تطبيق منهج تخصيص الأقساط من خلال الآتي:

أولاً: القياس (عند الاعتراف) الأولي:

إذا كانت الظروف والحقائق تشير إلى أن مجموعة عقود التأمين غير محملة بخسائر (وهو افتراض يتم على أساسه اختيار هذا المنهج)، فعند القياس الأولي لا يحدد هذا المنهج المكونات المستخدمة في قياس عقد التأمين، وذلك على عكس النموذج العام، حيث لا يتطلب قياساً واضحاً لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية والقيمة الزمنية للنقود والمخاطر غير المالية (Mignolet،2017، 10)؛ كما يسمح للشركة التي تستخدم هذا المنهج الاعتراف بالتدفقات النقدية لاقتناء عقود التأمين كمصروفات عند تكبدها، شريطة ألا تكون فترة التغطية لكل عقد في المجموعة عند الإثبات الأولي أكثر من سنة واحدة IASB; IFRS 17,2023, para. 59A, (630).

ثانياً: القياس (عند الاعتراف) اللاحق:

ويتضمن التزام عقود التأمين عند القياس اللاحق على:

1. التزام التغطية المتبقية:

وفق منهج تخصيص الأقساط يتم تقييم الظروف والحقائق لعقود التأمين خلال فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين فإذا كانت تشير أن مجموعة عقود التأمين: غير مجدية يتم القياس **وفق المنهج العام**، وإذا كانت تشير أنها غير محملة بخسائر يتطلب منهج تخصيص الأقساط تعديل القيمة الدفترية لالتزامات التغطية المتبقية بأثر الأقساط المحصلة وذلك بعد الاعتراف الأولي (إن وجدت)، ومبلغ استهلاك التدفقات النقدية لاقتناء التأمين (إن لم تكن الشركة قد اعترفت بها في البداية كمصروفات فور تكبدها)، ومبلغ إيرادات التأمين المعترف بها نظير التغطية المقدمة خلال الفترة (IASB; IFRS 17,2023, para. 55B, 629- 630).

ISSN: 2706-6495

2. الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة:

وفق منهج تخصيص الأقساط يتم قياس الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة (تعويضات متكبدة ولم يتم تسويتها حتى نهاية كل فترة تقرير) باستخدام **منهج القياس العام**؛ من خلال القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة (1) و (2) والتسوية التي تعكس المخاطر غير المالية (3) كما في الشكل رقم (2) السابق، ويجوز عدم تعديل التدفقات النقدية تبعاً للنقود وأثر المخاطر المالية (معدل الخصم) إذا كان من المتوقع أن يتم دفع أو استلام تلك التدفقات النقدية في سنة واحدة أو أقل (IASB; IFRS 17,2023, para. 59B, 630).

4.5.3.2. القياس وفق منهج الرسوم المتغيرة (*Variable Fee Approach*)

تم تصميم منهج الرسوم المتغيرة (VFA) لمراعاة عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة؛ أي عقود تتعلق بشكل كبير بخدمات استثمارية تعهدت بموجبه الشركة بتقديم عائد استثماري على البنود الضمنية (سلامة، 2017،100)، وهو تعديل لمنهج القياس العام فيما يتعلق بمعاملة هامش الخدمة التعاقدية من أجل استيعاب عقود المشاركة المباشرة ليعكس حقيقة ان التعويض الذي تتلقاه شركة التأمين مقابل العقود هو رسم متغير وليس قسط تأمين ثابت (الزبيدي والمشهداني،2020، 6)، ويستخدم هذا المنهج مع منتجات الادخار مع توفير الحماية التأمينية.

4.2. ربط المتغير المستقل مقومات عقود التأمين والمتغير التابع تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف)

يقصد بمقومات عقود التأمين: أنها مجموعة من العناصر (مادية وغير مادية) الأساسية اللازمة لإصدار عقود التأمين، والإبلاغ المالي عنها، وتكمن أهمية مقومات عقود التأمين في إمكانية تطبيق المعيار (IFRS 17) من منطق علمي يسير ألا وهو المنطق القائل؛ بأن تبني أي نظام أو قانون أو سياسة يجب أن يسبق بتهيئة البنية التحتية للجهات التي ستشرع وتطبق ذلك النظام أو القانون أو السياسة (التومي، 2016، 4)، وتناولت العديد من الدراسات السابقة إمكانية تطبيق معايير الإبلاغ المالي (IFRS/IAS) أو احدها لأكثر من بيئة من خلال قياس مقومات(متطلبات) التطبيق؛ فقد تناولت دراسة المجربي (2012) مقومات تطبيق معايير الإبلاغ المالي (IFRS)، وتناولت دراسة فاضل وآخرون (2021) مقومات تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي (IFRS 1)،كما تناولت دراسة أبو جلالة (2014) مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، وفيما يخص مقومات تطبيق المعيار (IFRS 17)، تناولت دراسة محمود والشمري (2019، 523) متطلبات (مقومات) تطبيق المعيار (IFRS 17) من خلال المتطلبات: (الاستراتيجية، والمالية، والعلمية والتعليمية، والتشريعية، و الفنية) كما تناولت دراسة مرعي (2023، 450) مقومات تطبيق المعيار (IFRS 17) من خلال السمات الواجب توافرها في مهنة المحاسبة لتُناسب متطلبات المعيار، منها (توفر الكوادر البشرية الماهرة في العمل المحاسبي والاكتواري، وقواعد البيانات، وتطبيقات المحاسبة الاكتوارية، والتشريعات القانونية المتعلقة بمحال المحاسبة والتأمين).

هذا ولا توجد نتائج دراسات سابقة تناولت بشكل مباشر تأثير مقومات عقود التأمين في تطبيق المعيار (IFRS 17)، وتناولت دراسة اللولو (2009، 126) تأثير مقومات تطبيق أحد فروع المحاسبة متمثلة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمقومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية كمتغير تابع؛ كما إشارات نظرية الوكالة ونظرية نظم المعلومات ونظرية معالجة المعلومات ان لمقومات عقود التأمين تأثير إيجابي أساسي

في تطبيق المعيار IFRS 17)؛ وتتمثل مقومات عقود في (تكنولوجيا المعلومات، الموارد البشرية، الموارد المالية، القوانين واللوائح)، ونوضح ذلك على النحو الآتي:

1.4.2. تكنولوجيا المعلومات

يقصد بتكنولوجيا المعلومات: التقنيات الأساسية المستخدمة في نظم المعلومات المبنية على الحاسوب وتطبيقاته العملية (دباغة والسعدي، 2011، 66). وتشتمل تكنولوجيا المعلومات على وحدات الإدخال للبيانات ووحدات المعالجة ووحدات نقل المعلومات والبرمجيات التشغيلية، وتقنيات حفظ المخرجات والمدخلات (الجزراوي وسعيد، 2009، 4)، كما تناولت دراسة أبو عرة (2018، 6) تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في أداء شركات التأمين في مدينة رام الله، وقد تناولت تكنولوجيا المعلومات من خلال (أجهزة وبرمجيات، دقة قواعد البيانات، مهارة وخبرة، شبكات اتصال).

لا توجد نتائج دراسات سابقة تناولت بشكل مباشر تأثير تكنولوجيا المعلومات في تطبيق المعيار (IFRS 17)، وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات التي يتطلبها تطبيق المعيار (IFRS 17) أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في إحدى إصداراته إلى مكونات تكنولوجيا المعلومات التي يتطلبها تطبيق المعيار (IFRS 17) من خلال الشكل (4).

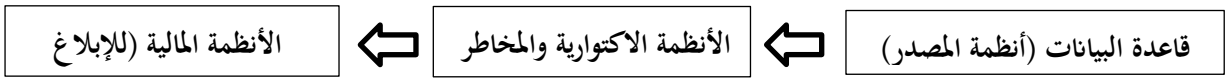

شكل (4): مكونات تكنولوجيا المعلومات التي يتطلبها تطبيق المعيار (IFRS 17) **المصدر:** (IFRS Foundation, 2017, 60).

ومما سبق نخلص إلى أن تكنولوجيا المعلومات ضرورية لكي يتم تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 عقود التأمين (القياس والاعتراف) وبالتالي تم إضافة تكنولوجيا المعلومات كبعد للمتغير المستقل في الدراسة الحالية.

2.4.2. الموارد البشرية

يعتبر العامل البشري مورداً مهماً، وله دور رئيس وفعال في تحقيق أهداف المنشآت الاقتصادية، لأغراض اتخاذ القرارات (خدمة وقلقيل، 2021، 310)، ويعتمد نجاح المنشآت الاقتصادية في تحقيق أهدافها بدرجة كبيرة على كفاءة وفاعلية الموارد البشرية العاملة فيها باعتبار العنصر البشري هو المورد الحقيقي لأي مشروع (الدوري والتكريتي، 2013، 4)؛ ونظراً للطبيعة الفنية للنشاط التأميني، فإن العنصر البشري يُعد أهم مقوم من مقومات النظام المحاسبي؛ ولذلك تهتم شركات التأمين بحسن اختيار وتدريب العناصر البشرية (المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، 2008، 35-36).

وقد أشارت نتائج دراسة فاضل وآخرون (2021، 51) إلى أن من المقومات الأساسية التي يتطلب توافرها كي تتمكن الشركات العاملة في مدينة أربيل من تطبيق معيار الإبلاغ المالي (IFRS) رقم (1) الخبرات اللازمة لتطبيق المعيار لدى الإدارة المالية ومعدي القوائم المالية، وتوصلت نتائج دراسة Doan et al. (2020، 380) إلى وجود تأثير إيجابي لتأهيل وكفاءة فريق المحاسبة على تطبيق معايير الإبلاغ المالي (IFRS) في فيتنام، وتوصلت نتائج دراسة الموسوي (2015، 410) إلى وجود علاقة طردية قوية بين توفر الموارد البشرية المؤهلة كمتغير مستقل وتطبيق معايير الإبلاغ المالية الدولية (IFRS)، وقد أشارت دراسة سلامة (2017، 18) إلى الموارد البشرية التي يتطلبها تطبيق المعيار (IFRS 17) في (نخبة من الموظفين في أقسام إدارة المخاطر والمحاسبة والمراجعة الداخلية، إضافة إلى الخبراء الاكتواريين).

ومما سبق نخلص إلى ضرورة توافر الموارد البشرية، لكي يتم تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم 17 عقود التأمين (القياس والاعتراف) من قبل شركات التأمين في الجمهورية اليمنية وبالتالي تم إضافة الموارد البشرية كبعد للمتغير المستقل في الدراسة الحالية.

3.4.2. الموارد المالية

ترتبط مقدرة الشركات على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي (IFRS) على ما يمكن أن تتحمله الشركة من تكاليف لإتمام عملية التحول، وهذه التكاليف قد تتضمن تكاليف تدريب العاملين، وتكاليف البرامج المحاسبية، وتكاليف ورسوم البرامج الاستشارية، وتكاليف مراجعة الحسابات، كما تتضمن تكلفة البرامج تكلفة الشراء والتدريب لتشغيل البرنامج، بالإضافة إلى الاهتمام بمستويات التعليم باعتباره الركيزة الاساسية لاعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث يتطلب فهم وتفسير وتنفيذ (IFRS) مستوى عالياً من التعليم والكفاءة والمهارات، بالإضافة إلى تكاليف التطوير والتنمية، وتجهيز البنية التحتية (الموسوي، 2015، 413).

وقد تناولت دراسة أبو جلالة (2014) السيولة المالية أحد المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، كما تناولت دراسة Almansour (2019) تكاليف تبني معايير (IFRS) في المملكة العربية السعودية من خلال تكاليف (تدريب الموظفين، الخدمات الاستشارية، شراء الأدبيات التقنية، إجراء تغييرات على نظام البرمجيات)، كما تناولت دراسة Alexander (2019، 19) تكاليف تبني معايير (IFRS) من خلال (تكلفة الاستثمار في الموارد البشرية، تكلفة الاستثمار في نظام المعلومات، التكلفة المتعلقة بالتغييرات في العمليات وإدارة الشركة اللازمة للإبلاغ بموجب معايير [IFRS]).

وفيما يتعلق بالموارد المالية اللازمة لتطبيق المعيار (IFRS 17) فقد توقع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن تتكبد شركات التأمين لتكاليف كبيرة، وأن تنشأ هذه التكاليف بشكل أساسي من تجميع المعلومات اللازمة لتحديث الافتراضات لقياس عقود التأمين على أساس القيمة الحالية، وستتفاوت تكاليف تطبيق المعيار من شركة لأخرى، اعتمادًا على ممارسات محاسبة التأمين وتقنيات القياس المستخدمة في تلك الشركات (IFRS Foundation, 2017, 5)، وقد تناولت دراسة محمود والشمري (2019، 523) تكاليف تطبيق المعيار (IFRS 17) وقسمتها إلى: (تكاليف تدريب العاملين، تكاليف البرامج وتعديل الأنظمة، تكاليف إضافية تتعلق بالتدقيق الخارجي، والحصول على الاستشارات الفنية والضريبية).

ومما سبق نخلص إلى أن توفر الموارد المالية ضرورية لكي يتم تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم 17 عقود التأمين (القياس والاعتراف) من قبل شركات التأمين في الجمهورية اليمنية؛ نظراً لحجم التعديلات المطلوبة في أقسام وعمليات شركات التأمين، وبالتالي تم إضافة الموارد المالية كبعد للمتغير المستقل في الدراسة الحالية.

4.4.2. القوانين واللوائح

تتمثل القوانين في مجموعة من القواعد التي تصدر من الجهات المسؤولة عن إدارة المجتمع وتحدد العلاقة بين الأفراد والبيئة المحيطة بهم (المدحجي، 2010، 3)، كما أن القواعد القانونية في أي بلد تحدد أيضاً العلاقة بين الأفراد والمؤسسات وتفاعلاتها، وكذلك تضع الأنظمة والتشريعات التي تنظم المهن المختلفة على غرار مهنة المحاسبة وممارستها ومتطلباتها (شلغام، 2019، 29).

وتتمثل أهمية القوانين واللوائح باعتبارها المصدر الذي يستمد النظام المحاسبي وضعيته القانونية من نصوص القانون حيث تخضع الشركات في أعمالها لقانون الشركات، كما أن الدفاتر والسجلات المحاسبية تخضع لشروط يحددها القانون السائد في الدولة (خداش وآخرون، 2014، 23)، هذا وقد أشارت نتائج دراسة فاضل وآخرون (2021، 51) إلى أن من المقومات الأساسية التي يتطلب توفرها كي تتمكن الشركات العاملة في مدينة أربيل من تطبيق المعيار (IFRS 1) تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة المحلية وتعديلها بما يتوافق مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي الأول، كما توصلت نتائج دراسة دباغة والسعدي (2011، 69) إلى أن العوامل القانونية والتشريعية المهنية تؤثر على مستوى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين في الأردن، إضافة إلى دراسة Doan et al. (2020، 380) ودراسة Almansour (2019، 219) اللتان توصلتا إلى وجود تأثير للقوانين واللوائح على تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في كل من المملكة العربية السعودية وفيتنام.

ونظراً لمكانة وأهمية قطاع التأمين في التطور الاقتصادي لبعض الدول، الأمر الذي دفعها إلى الإشراف على الشركات القائمة على إدارته والاهتمام بتنظيمها المحاسبي والمالي من خلال إخضاعها لمجموعة من القوانين التنظيمية والتشريعية؛ بهدف تحقيق رقابة الدولة وحماية أموال المؤمن لهم (سليمة، 2014، أ)، وتُعبر البيئة القانونية الخاصة بقطاع التأمين عن تشريعات التأمين التي تتمثل بالأنظمة والقوانين والتعليمات المتعلقة بتنظيم أعمال التأمين، والتي تقوم سلطات رقابية متخصصة بمتابعتها وضمان تطبيقها بالشكل السليم (الطراونة، 2015، 7).

ومما سبق نخلص إلى ضرورة تكييف وتعديل القوانين واللوائح بما يتوافق مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 عقود التأمين (القياس والاعتراف)، وبالتالي تم إضافة القوانين واللوائح كبعد للمتغير المستقل في الدراسة الحالية.

5.2. النظريات المفسرة للنموذج المعرفي

1.5.2. نظرية الوكالة

يقصد بنظرية الوكالة: عقد يقوم بموجبه فرد أو مجموعة من الأفراد بتوكيل أشخاص آخرين من أجل النيابة عنهم في تنفيذ عمل ما، وتعتمد هذه النظرية على العلاقات القانونية (التعاقدية) التي تحكم أطراف عقد الوكالة (علاقة الموكل/الوكيل)، إذ يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل (الشيرازي، 1990، 104)، وتعتمد نظرية الوكالة على العديد من الفرضيات، ومن هذه الفرضيات: **فرضية كفاءة السوق:** ويشير إلى أنه يمكن للمستخدمين (الموكلين)ا الحصول على المعلومات الملائمة في اتخاذ القرارات من خلال التقارير المالية للشركات، ولضمان تقديم المعلومات الملائمة عن عقود التأمين لمستخدمي التقارير المالية(الموكل)، أصدر مجلس معايير المحاسبة (IASB) في مايو 2017م االمعيار (IFRS 17)، ويحدد مبادئ القياس والاعتراف والعرض والإفصاح لتلك المعلومات(عقود التأمين).

ويمثل بهذه الدراسة أطراف العلاقة التعاقدية بين الموكل (مستخدمي القوائم المالية لشركات التأمين المحلية ولا سيما الملاك) وفق شروط عقد صريحة أو ضمنية يكلف بموجبها الوكيل بالقيام بأنشطة معينة لصالحه،، واتخاذ القرارات نيابة عنه ومن خلال قواعد القياس والاعتراف بالأرباح المستقبلية بعقود التأمين وفق متطلبات المعيار (IFRS 17) ويمثل المتغير التابع للدراسة الحالية، والوكيل من جهة أخرى (شركات التأمين ممثلة بإدارتها التنفيذية) ومن خلال العناصر الأساسية للإصدار والإبلاغ المالي لعقود التأمين ممثلة في (تكنولوجيا المعلومات، الموارد البشرية، الموارد المالية، القوانين واللوائح) ويمثل المتغير المستقل للدراسة.

ISSN: 2706-6495

2.5.2. نظرية نظم المعلومات

وفقاً لهذه النظرية تعد وظيفة المحاسبة هي إنتاج وتوزيع المعلومات على أصحاب الشأن، ويمكن اعتبار نظام المحاسبة المالية نظاماً للمعلومات، والنظام بصفة عامة هو مجموعة من العناصر التي تعمل مجتمعة في سبيل تحقيق هدف معين، وعناصر أي نظام يمكن تحديدها في: **مدخلات – عمليات – مخرجات** (الشيرازي، 1990، 25). وعرفت نظم المعلومات المحاسبية بأنها: مجموعة من الأجزاء المادية والبشرية التي تتكون من الأفراد والأجهزة والبرامج وقاعدة البيانات وغيرها، والتي تعمل مع بعضها بصورة متناسقة ومتكاملة ومترابطة في سبيل تحقيق سبيل أهداف النظام التي تسعى إليها الوحدة الاقتصادية (جمعة، 2017، 22).

ونلاحظ علاقة نظرية نظم المعلومات بالدراسة الحالية تظهر من خلال تحديد عناصر نظم المعلومات المحاسبية التي تتكون من الأفراد والأجهزة والبرامج وقاعدة البيانات وغيرها، والتي تمثل المتغير المستقل للدراسة، وأن أحد عناصر تشغيل النظام هو القواعد المحاسبية التي تمثل المتغير التابع للدراسة وهو تطبيق المعيار (IFRS 17) (القياس والاعتراف). وهذه النظرية تفسر لنا علاقة لتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية لتطبيق المعيار

3.5.2. نظرية معالجة المعلومات

ظهرت نظرية معالجة المعلومات (Organizational Information Processing Theory [OIPT]) التي قدمها (Galbraith) عام 1973م في محاولة لشرح التباين في تصميم أنظمة الشركات، وتفترض نظرية معالجة المعلومات أن الشركات بحاجة إلى معلومات ذات جودة عالية، وفي الوقت المناسب لتحسين جودة اتخاذ القرارات، والتعامل مع عدم التأكد، وزيادة تعقيد المهام، وللحصول على ذلك وفقاً لهذه النظرية فإنه يجب أن يكون هناك انسجام وتوافق بين هذه المتطلبات لمعالجة المعلومات الخاصة بالشركة وقدرات معالجة المعلومات التي تمتلكها، فالمهمة الرئيسة للشركات تتمثل بإدارة عدم التأكيد من حيث تعقيد المهام ومعدل التغيير البيئي (Galbraith, 1973)، وللقيام بهذا الدور، فإنه يجب على الشركات تبني تقنيات حديثة لمعالجة المعلومات تكون أكثر ملاءمة لإدارة ظروف عدم التأكيد، وزيادة تعقيد المهام التي تواجهها هذه الشركات.

وتتمثل علاقة نظرية معالجة المعلومات (OIPT) في الدراسة الحالية من خلال أن المعيار الجديد يهدف إلى تزويد المستخدمين الرئيسيين (الملاك) بالمعلومات عن الربحية المستقبلية لعقود التأمين وفق مناهج القياس التي قدمها المعيار وتمثل المتغير التابع للدراسة، والتي تتطلب تغيرات في عمليات الشركات ولا سيما تكنولوجيا المعلومات، وتبني تقنيات تسمح بالعمل المتكامل بين الأنظمة المالية والاكتوارية والمخاطر في ظل قوانين محددة، التي تعد أبعاد المتغير المستقل للدراسة المتمثلة في (تكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية للقيام بإجراءات التشغيل والإبلاغ لعقود التأمين، والموارد المالي لتوفيرها، والقوانين والتشريعات التي تنظم عملها).

3. منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الكمي من خلال التحليل الوصفي لعرض البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والتحليل الاستدلالي لغرض اختبار الفرضيات.

1.3. مجتمع وعينة الدراسة:

استناداً إلى الاتحاد اليمني للتأمين تم التوصل إلى أن مجتمع الدراسة يتكون من 19 شركة تأمين عاملة في الجمهورية اليمنية وتتكون عينة الدراسة الحالية (Study Sample) من 15 شركة تأمين وذلك بعد استبعاد 4 شركات لأسباب مختلفة فقد تم استبعاد

الشركة اليمنية العامة للتأمين وإعادة التأمين التي توجد مقرها الرئيسي في محافظة عدن والحدود المكانية للدراسة الحالية شركات التأمين التي يوجد مقراتها الرئيسة في العاصمة صنعاء، كما تم استبعاد الشركة العربية للتأمين لإغلاق مقرها بسبب تدهور وضعها المالي، وشركتا تكافل وأجياد اليمنية للتأمين لعدم ممارستهما لنشاط التأمين حتى تجميع البيانات المالية للدراسة الحالية وقد تم استهداف الإدارات المعنية بتطبيق القياس والاعتراف لعقود التأمين ممثلة بالإدارة المالية، المراجعة، تكنولوجيا المعلومات، الاكتتاب، التعويضات).

2.3. إعداد أداة جمع المعلومات:

تم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات الأولية ولمعالجة الجوانب التحليلية والتي تعتبر مقياساً لبيان تأثير مقومات عقود التأمين في تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17(القياس والاعتراف)، وقد تم صياغة الاستبانة بعد مراعاة الأسس اللازمة لصياغتها والمتمثلة في تحديد محاور الاستبانة الرئيسية، وفي وضع أسئلة تغطي جميع أبعاد ومؤشرات الدراسة، وتم تقسيم الأسئلة إلى مجموعات بما يتناسب مع المتغيرات وأبعادها ومؤشراتها، وتم تجنب الأسئلة المركبة أو ذات المدلول الغامض، وتم التدرج فيها من العام إلى الخاص (سيكاران، 2010)، وعليه فقد تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة أجزاء كما هو موضح في الجدول(1)

جدول (1): مكونات محاور الاستبانة

الجزء	القسم	المحتوى
1	الأول	الخصائص والديموغرافية.
2	الثاني	المتغير التابع (إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17(القياس والاعتراف)
3	الثالث	المتغير المستقل (مقومات عقود التأمين).

3.3. وحدة التحليل:

يتضح من عنوان الدراسة، والتساؤلات، والفرضيات، والنموذج المعرفي أن **وحدة التحليل للدراسة**: هي المنظمة المتمثلة في شركة التأمين العاملة في الجمهورية اليمنية التي يتم فيها تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17)، وتم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال الأفراد العاملين في: (الإدارة المالية، المراجعة الداخلية، تكنولوجيا المعلومات، الاكتتاب، التعويضات) عينة الدراسة.

4.3. مقاييس المتغيرات:

هناك عدة مقاييس يمكننا استخدامها لقياس المتغيرات التي نهتم بها (سيكاران،2010،248)، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)؛ وذلك بهدف قياس درجة التوفر لكل فقرة من فقرات الاستبيان، وكانت المحاور التي تناولها القياس: المتغير التابع تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف)، والمتغير المستقل مقومات عقود التأمين ومن خلال أبعاد (تكنولوجيا المعلومات، الموارد البشرية، الموارد المالية، القوانين واللوائح).

5.3. نسبة الاستجابة

لغرض جمع البيانات تم توزيع (250) استبانة على عينة الدراسة في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية، وبعد التوزيع تم استعادة (194) استبانة، يُرى أن عدد الاستبانات المفقودة بلغت (56) استبانة، وُجد بعد فحصها بأن (49) استبانة

ISSN: 2706-6495

غير صالحة للتحليل الإحصائي، أي أن عدد الاستبانات الصالحة للتحليل بلغت (145) استبانة، وبناءً عليه فإن نسبة الاستجابة تمثل (75%)، وتعد نسبة مقبولة لغرض اختبار فرضيات الدراسة.

6.3. البيانات الديموغرافية للمستجيبين

يتضمن هذا الجزء المعلومات العامة (الديموغرافية) للمستجيبين، وهي: (العمر، المؤهل الدراسي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة) علماً بأنه تم إدراجها بغرض وصف عينة الدراسة للتأكد منها فقط، والجدول (2) يوضح التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية.

جدول (2): توضيح خصائص أفراد العينة

ت	البيان	المتغير	العدد	النسبة المئوية
1	العمر	25 سنة فأقل	5	%3.4
		(35-25) سنة	70	%48.3
		(45-36) سنة	47	%32.4
		أكبر من 45 سنة	23	%15.9
		المجموع	**145**	**%100**
	المؤهل الدراسي	بكالوريوس	123	%84.8
		ماجستير	4	%2.8
		دكتوراه	2	%1.4
		أخرى	16	%11
		المجموع	**145**	**%100**
3	التخصص العلمي	محاسبة	75	%51.7
		إحصاء	6	%4.1
		نظم معلومات	19	%13.1
		أخرى	45	%31
		المجموع	**145**	**%100**
4	عدد سنوات الخبرة	10 سنوات فأقل	44	%30.4
		(15-10) سنة	45	%31
		(20-16) سنة	27	%18.6
		أكثر من 20 سنة	29	%20
		المجموع	**145**	**%100**

ومن خلال ما سبق يتضح أن عينة الدراسة يتوافر لديها البيانات الكافية للإجابة على الاستبيان.

7.3. مصادر الحصول على البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة:

1.7.3. المصادر الأولية (Primary Data): وفق المنهج الكمي تم الاعتماد على الاستبانة كمصدر أولي لجمع البيانات؛ باعتبارها من أنسب أدوات الدراسة العلمية التي تحقق أهداف الدراسة الميدانية.

2.7.3. الإحصاءات التحليلية(الاستدلالية) Inferential Statistics: هو ذلك النوع من الإحصاء الذي يستخدم في معرفة علاقة المتغيرات ببعضها البعض أو الفروق بين عدة مجموعات فرعية بغرض اختبار الفرضيات (سيكاران، 406,2010) ويتضمن الاحصاء التحليلي الأساليب التالية:

- **اختبار t لعينة واحدة *(One Sample t-test)* :** ويستخدم هذا الاختبار لمعرفة معنوية الفرق بين متوسطين وسوف يستخدم في الدراسة الحالية لاختبار معنوية الفروق لمستوى توافر مؤشرات المتغير التابع والمستقل.
- **تحليل الانحدار الخطي البسيط (Analytical Simple Regression):** سيتم إجراء هذا التحليل؛ لمعرفة تأثير متغير كمي واحد y (مقومات عقود التأمين) مع متغير كمي آخر x (تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17(القياس والاعتراف))؛ وذلك لدراسة أثر المتغير المستقل الرئيسي في المتغير التابع.
- **تحليل الانحدار المتعدد (Analytical Multiply Regression):** يُستخدم لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، (اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار الخطية والملائمة، اختبار العلاقة الخطية المتعددة اختبار الدلالة الإحصائية)، ويستند نموذج تحليل الانحدار المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع Yi، والمتغيرات المستقلة X1,X2,….Xn (Hair et al., 2006, 17).

4. اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة

1.4. اختبار الفرضية الرئيسة الأولى: توافر مقومات عقود التأمين

تم استخدام اختبار (t) معنوية الفروق بين متوسطين للتأكد من صحة الفرضية الأولى، وتم مقارنة متوسط درجة الاستجابة مع متوسط القياس لأغراض هذه الدراسة، وهو رقم (3) من لكرت الخماسي، فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من القيمة المعنوية (0.05)، فلا يوجد فروق بين المتوسطين، أما إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أصغر من قيمة المعنوية (0.05)، تفسر بوجود فروق، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة (3)، وذلك من خلال قيمة (t)، فإذا كانت موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح، وفيما يلي نتائج اختبار التحليل وتفسيرها:

جدول (3): نتائج اختبار (One Sample T.test) لتوافر مقومات عقود التأمين

ت	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	التقدير اللفظي	الترتيب
1	**تكنولوجيا المعلومات**	2.32	0.45	%46.37	18.053-	.000	غير موافق	1
2	**الموارد البشرية**	1.98	0.43	%39.50	28.469-	.000	غير موافق	2
3	**الموارد المالية**	1.77	0.63	%35.42	23.613-	.000	غير موافق تماماً	3

4	القوانين واللوائح	1.66	0.50	%33.15	32.288-	.000	غير موافق تماماً	4
	متوسط توافر مقومات عقود التأمين	**2.04**	**.394**	**%40.79**	**29.324-**	.000	**غير موافق**	

يتضح من الجدول (3) أن المتوسط الحسابي العام لمتغير مقومات عقود التأمين يساوي (2.04) وأن الانحراف المعياري يساوي (0.394) والوزن النسبي يساوي (40.79%)، كما أن قيمة (t) المحسوبة ككل (-29.324) عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يعني موافقة عينة الدراسة على توافر المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق المعيار (IFRS 17) (القياس والاعتراف) على مستوى **منخفض** لدى شركات التأمين اليمنية.

هذا وبُعد التوجيه العام للفرضية انها غير مواجهة ونتيجة الفرضية جاءت بأنها متدنية وبناءً على ما سبق، تقبل الفرضية الرئيسة الثانية للدراسة التي تنص على أنه: "تتوافر لدى شركات التأمين في الجمهورية اليمنية مقومات عقود التأمين اللازمة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف)".

2.4. اختبار الفرضية الرئيسة الثانية: تأثير المتغير التابع في المتغير المستقل

تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط، والانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية للدراسة التي تنص على أن "هناك تأثير لمقومات عقود التأمين في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف)"، وفيما يلي نتائج اختبار التحليل وتفسيرها:

اولاً: الانحدار الخطي البسيط

جدول (4): نتائج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية للدراسة

معامل الارتباط (R)	التباين (معامل التحديد) (R^2)	اختبار (F) القوة التفسيرية	Sig. الأهمية الإحصائية	DF درجة الحرية	Beta	قيمة (T)	Sig. مستوى الدلالة
0.542	0.294	59.550	0.00	143	.542	7.72	0.00

يتضح من الجدول (4) أن هناك تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لمقومات عقود التأمين في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية وبالتالي قبول هذه الفرضية، ويتضح ذلك من قيمة معامل الارتباط (R) والتي بلغت (.542)، وهي دالة عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، ويؤكد معنوية هذه النتيجة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (59.550)، وهي دالة عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (.294)؛ وهذا يعني أن مقومات عقود التأمين استطاعت أن تفسر ما نسبته (0.294) من التغير الحاصل في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف).

ثانياً: اختبار الدلالة الإحصائية لنموذج الدراسة عن طريق تحليل الانحدار المتعدد

تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد من أجل دراسة تأثير أبعاد مقومات عقود التأمين: (تكنولوجيا المعلومات، الموارد البشرية، الموارد المالية، القوانين واللوائح) كمتغيرات مستقلة والمتغير التابع حيث يوفر تحليل الانحدار المتعدد مؤشرات توضح الأثر الواحد.

جدول (5): ملخص نموذج الدراسة (Model Summary)

النموذج	الارتباط R	معامل التحديد R Square	قيمة R المعدلة Adjusted R Square	الخطأ المعياري المقدر Std. Error of the Estimate	الأهمية Sig.
1	.586[a]	.344	.325	.586[a]	.000

a= أبعاد المتغير المستقل (تكنولوجيا المعلومات، الموارد البشرية، الموارد المالية، القوانين واللوائح).

b= المتغير التابع (AIFRS 17 [M & R])

*تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل

يتضح من الجدول (5) أن قيم معامل ارتباط الأربعة الأبعاد، وهي معامل الارتباط البسيط (R) بلغت (.586)، وقيمة معامل التحديد المصحح (R^2) بلغت (.34)؛ مما يعني أن الأبعاد الأربعة للمتغير المستقل :(تكنولوجيا المعلومات، الموارد البشرية، الموارد المالية، القوانين واللوائح) استطاعت أن تفسر ما نسبته (34%) من التغيرات الحاصلة في (إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 17 (القياس والاعتراف)، والباقي (66%) تُعزى إلى عوامل أخرى، وتم استخدام تحليل التباين (ANOVA) لتقييم الدلالة الإحصائية والقوى التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية (F) والجدول (6) يوضح ذلك:

جدول (6) اختبار ANOVA

النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط القيم المربعة	قيمة F	مستوى الدلالة
1	**الانحدار**	7.262	4	1.816	18.315	.000b
	البواقي	13.879	140	.099		
	الإجمالي	21.141	144			

a = أبعاد المتغير (تكنولوجيا المعلومات، الموارد البشرية، الموارد المالية، القوانين واللوائح).

b= المتغير التابع (AIFRS 17 [M & R]).

يتضح من الجدول (6) أن هناك تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لمقومات عقود التأمين في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) في شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية، ويتضح ذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (18.32)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05)؛ مما يعزز ما تم التوصل إليه من خلال الانحدار الخطي البسيط بقبول الفرضية الرئيسة الثانية (**Hb**) للدراسة التي تنص على: **"وجود تأثير لمقومات عقود التأمين في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) في شركات التأمين بالجمهورية اليمنية".**

وهذا ما تؤكده نظريتا الوكالة ونظم المعلومات اللتان تفترضان وجود تأثير بين متغيرات أنموذج الدراسة، وتم مناقشة تفاصيل ذلك التأثير ومقارنته مع نتائج الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية من خلال اختبار ومناقشة الفرضيات الفرعية للدراسة ويوضح الجدول (7) قوة التفسير لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الاحصائية، والتفاصيل حول تأثير الأبعاد الأربعة للمتغير المستقل (مقومات عقود التأمين) في المتغير التابع (إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 17 (القياس والاعتراف).

جدول (7): تفاصيل تأثير أبعاد المتغير المستقل في المتغير التابع

النموذج	المتغيرات	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية بيتا Beta	قيمة (T)	دلالة (T)
		B	الخطأ المعياري			
التابع		.834	**.142**		5.858	.000
	بُعد تكنولوجيا المعلومات	.356	**.081**	.422	4.401	.000
	بُعد الموارد البشرية	.027	**.097**	.031	.282	.778
	بُعد الموارد المالية	.053-	**.060**	.086-	.885-	.378
	بُعد القوانين واللوائح	0.221	**.073**	0.289	3.040	.003

ويتضح من الجدول (7) نتائج الفرضيات الفرعية ومن ثم مناقشتها وهي كالآتي:

1.2.4. اختبار الفرضية الفرعية الأولى: تأثير تكنولوجيا المعلومات في المتغير المستقل

يتضح من الجدول (7)، أن قيمة معامل المسار (β=356) ، وقيمة (T=4.401) عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وبالتالي **قبول** هذه الفرضية **Hb1** لهذه الدراسة، بحسب آراء أفراد العينة، **مما يعني أن هناك "تأثيراً دالاً إحصائياً لتكنولوجيا المعلومات في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (لقياس والاعتراف) في شركات التأمين بالجمهورية اليمنية"**، وأن الزيادة في تكنولوجيا المعلومات بوحدة واحدة ينشأ عنها زيادة في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) بنسبة (35.6%)، وتدعم هذه النتيجة نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية للدراسة (**Hb**).

وهذا يتفق مع نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية للدراسة (Hb)، كما يتفق مع نظرية الوكالة بأن المنشأة نظام للمعلومات وفق مبدأ كفاءة السوق، ويتكون هذا النظام من مجموعة من العناصر المادية وغير المادية وفق نظرية نظم المعلومات، ولقياس الأرباح المستقبلية يتطلب تقنيات تكنولوجية خاصة وفق نظرية معالجة المعلومات.

وتشكل تكنولوجيا المعلومات ركيزة أساسية لنظم المعلومات المحاسبية، حيث أنها تؤثر في تصميمه وتطويره (حمداوي، 2020، 9)، ونتيجة لذلك يمكن القول أن نتائج اختبار الفرضية الفرعية (Hb1)؛ تتفق مع ما توصلت إليه دراسة دباغة والسعدي (2011، 73) من وجود تأثير للعوامل التقنية وتكنولوجيا المعلومات على مستوى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين في الأردن، وما توصلت إليه دراسة القطاونه (2005) من وجود أثر لمكونات نظم المعلومات (الأجهزة والبرمجيات وشبكة الاتصالات) على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية.

2.2.4. اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تأثير الموارد البشرية في المتغير المستقل

يتضح من الجدول (7) أن قيمة معامل المسار (β= .027) وجاءت قيمة (T=.282) ومستوى دلالة (T) (.778)، وهي أكبر من مستوى دلالة (0.05)، وبالتالي رفض هذه الفرضية (**Hb2**) لهذه الدراسة، بحسب آراء أفراد العينة؛ مما يعني أن **"الموارد البشرية ليس لها تأثيراً دالاً إحصائياً في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) في شركات التأمين بالجمهورية اليمنية"**، ولا تدعم هذه النتيجة الفرضية الرئيسة الثانية (**Hb**).

واختلفت نتيجة الدراسة الحالية لهذه الفرضية الفرعية (Hb2) مع نتيجة الفرضية الرئيسة الثانية (Hb)، ومع نظريتي الوكالة ونظم المعلومات، كما اختلفت نتيجة هذه الفرضية مع ما توصلت إليه دراسة Doan et al. (2020، 380) في وجود تأثير إيجابي لتأهيل وكفاءة فريق المحاسبة على تطبيق معايير الإبلاغ المالي (IFRS) في فيتنام، ومع ما توصلت إليه نتائج دراسة الموسوي (2015، 410) إلى وجود علاقة طردية قوية بين توفر الموارد البشرية المؤهلة كمتغير مستقل وتطبيق معايير الإبلاغ المالية الدولية (IFRS).

وعلى الرغم من وجود تأثير إلا أنه تم رفض الفرضية (Hb2) لأن التأثير غير دال إحصائياً، **ومن أسباب رفض هذه الفرضية؛** قد يكون عدم تطبيق المعيار الجديد حتى تاريخ الدراسة الحالية، وعدم وجود الإلمام الكافي بمفهوم مقومات تطبيق المعيار من الموارد البشرية، ما قد يمثل محدداً لتوضيح متطلبات الدراسة لجميع أفراد العينة الذين تم استجوابهم في شركات التأمين اليمنية وهو مجتمع مختلف عن مجتمع الدراسات السابقة التي أثبتت وجود أثر لكلٍ من الموارد البشرية والموارد المالية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وبالتالي فإن سبب نفي وجود تأثير دال إحصائياً للموارد البشرية في إمكانية تطبيق المعيار في هذه الدراسة قد يعود إلى اختلاف الواقع اليمني عن واقع الدراسات في المجتمعات الأخرى.

3.2.4. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: تأثير الموارد المالية في المتغير المستقل

يتضح من الجدول (7) أن قيمة معامل المسار (β=.053-) ، وجاءت قيمة (T=0.885-)، ومستوى دلالة T (.378)، وهي أكبر من مستوى دلالة (0.05)، وبالتالي رفض هذه الفرضية (**Hb3**) لهذه الدراسة، بحسب آراء أفراد العينة؛ مما يعني أن **"الموارد المالية ليس لها تأثيراً دالاً إحصائياً في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) من قبل شركات التأمين بالجمهورية اليمنية"**، ولا تدعم هذه النتيجة الفرضية الرئيسة الثانية (**Hb**).

واختلفت نتيجة الدراسة الحالية لهذه الفرضية الفرعية (Hc3) مع نتيجة الفرضية الرئيسة الثانية (Hb)، ومع نظرية الوكالة التي تم الاعتماد عليها في الدراسة الحالية، كما اختلفت نتيجة هذه الفرضية مع ما توصلت إليه دراسة Almansour (2019، 198) من وجود تأثير للموارد المالية على تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في المملكة العربية السعودية، وإلى ما توصلت إليه دراسة الموسوي (2015، 413) في وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) بين متغير تكاليف التحول كمتغير مستقل وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية كمتغير تابع.

ومن أسباب رفض هذه الفرضية (Hb3)؛ قد يكون هو عدم تطبيق المعيار الجديد حتى تاريخ الدراسة الحالية، وعدم وجود الإلمام الكافي لدى بعض أفراد العينة بالأسئلة المتعلقة بقياس هذا البُعد والتي جاءت بتوافر الموارد المالية بمستوى عالي، مع توافر مؤشرات تطبيق (القياس والاعتراف) وفق المعيار الجديد بمستوى منخفض، ومجتمع الدراسة الحالية مختلف عن مجتمع الدراسات السابقة التي أثبتت وجود أثر للموارد المالية في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وبالتالي فإن سبب نفي وجود تأثير دال إحصائياً للموارد المالية في إمكانية تطبيق المعيار في هذه الدراسة قد يعود إلى اختلاف الواقع اليمني عن واقع الدراسات في المجتمعات الأخرى.

4.2.4. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: تأثير القوانين واللوائح في المتغير المستقل

يتضح من الجدول (7) أن قيمة معامل المسار (β=.221) جاءت قيمة (T=3.04) بمستوى دلالة إحصائية (.003)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي **قبول** هذه الفرضية (**Hb4**) لهذه الدراسة، بحسب آراء أفراد العينة؛ مما يعني أن **"تكييف القوانين واللوائح لها تأثيراً دالاً إحصائياً في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف)**

من قبل شـــركات التأمين بالجمهورية اليمنية"، وأن الزيادة في تكييف القوانين واللوائح بوحدة واحدة ينشـــأ عنها زيادة في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) بنسبة (22.1%)، وتدعم هذه النتيجة الفرضية الرئيسة الثانية (**Hb**).

وهذا يتفق مع نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية للدراسة (Hb)، كما يتفق مع نظريتي الوكالة ونظم المعلومات، وما توصلت إليه دراسة Doan et al. (2020، 380) ودراسة Almansour (2019، 219) اللتان توصلتا إلى وجود تأثير للقوانين واللوائح على تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في كل من المملكة العربية السعودية وفيتنام.

ويمكن تلخيص نتائج اختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسة الثالثة للدراسة، أنه لكي تتمكن شركات التأمين اليمنية من تطبيق المعيار (IFRS 17) لا بد من مواءمة البيئة القانونية لمتطلبات المعيار الجديد وتهيئة تكنولوجيا المعلومات، مع توافر الحد الأدنى من الموارد البشرية والمالية.

5. استنتاجات الدراسة:

تتمثل أهم استنتاجات هذه الدراسة في الآتي:

1) ضعف توافر مقومات عقود التأمين اللازمة لقياس عقود التأمين وفق متطلبات المعيار (IFRS 17) لدى شركات التأمين اليمنية.
2) إن أقل الأبعاد توافراً من مقومات عقود التأمين كان (تكييف القوانين واللوائح) وفق متطلبات المعيار (IFRS 17).
3) وافق أفراد عينة الدراســة على توافر بعض الفقرات من مقومات عقود التأمين لدى شــركات التأمين اليمنية أهمها (تتميز البرامج المحاسبية في شركات التأمين بالمرونة لإضافة المعالجات المحاسبية وفق متطلبات المعيار (IFRS 17)، ولدى الشركة مبرمجين يستطيعون تطوير البرنامج المحاسبي وفقاً للمعيار (IFRS 17).
4) وافق أفراد العينة أن (فترة التأمين لجميع عقود التأمين في الشركة هي سنة واحدة أو اقل)، وهو ما يَسمح لشركات التأمين اليمنية بتطبيق القياس وفق المنهج الاختياري المبســط (منهج تخصــيص الأقســاط) وتطبيقه؛ يُعفي شــركات التأمين من متطلبات القياس الأولي لالتزامات عقود التأمين.
5) أظهرت نتائج اختبارات الانحدار الخطي البسيط، والانحدار المتعدد وجود تأثير إيجابي لمقومات عقود التأمين في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف).
6) أظهرت نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد أن مصــدر التأثير الإيجابي لمقومات عقود التأمين في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف) هو في بُعد تكنولوجيا المعلومات، وبُعد القوانين واللوائح.
7) وافق أفراد العينة على وجود تأثير إيجابي لتكنولوجيا المعلومات والقوانين واللوائح في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف).
8) لا يوافق أفراد العينة على وجود تأثير للموارد البشرية والموارد المالية في إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (القياس والاعتراف).

6. التوصيات:

في ضـوء نتائج الدراسـة الميدانية ونتائج التحليل الإحصـائي، ولتحقيق أهداف الدراسـة، يمكن عرض بعض التوصـيات المهمة، وذلك على النحو الآتي:

1) ضرورة التزام شركات التأمين اليمنية بتطبيق متطلبات المعيار (IFRS 17)، بأقرب وقت، لسريان إلزامية التطبيق.
2) على شركات التأمين تجهيز البنية التحتية اللازمة لتطبيق المعيار (IFRS 17) ولاسيما (تحديث أو استبدال تكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية المؤهلة، وتكييف لوائحها وإجراءات عملها)، وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك.
3) نوصي شركات التأمين ومن خلال الاتحاد اليمني للتأمين بتبني مهنة المحاسب (الخبير) الاكتواري لمساعدة شركات التأمين في تطبيق متطلبات المعيار (IFRS 17)، ولا سيما احتساب التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية، والاستفادة من تجارب بعض الدول في تبني مهنة الخبير الاكتواري، ومنها جمهورية مصر العربية.
4) على شركات التأمين تبني آلية للتحول نحو تطبيق المعيار (IFRS 17)، مع الأخذ بالاعتبار ما توصلت إليه الدراسة الحالية بأن جميع عقود التأمين قصيرة الأجل ما يسمح لشركات التأمين اليمنية بالتطبيق وفق المنهج المبسط (منهج تخصيص الأقساط)، وتركيز الاهتمام على توفير متطلبات القياس اللاحق لقياس التزامات التعويضات المتكبدة (التعويضات تحت التسوية نهاية كل فترة مالية).
5) حث الجهات الحكومية التنفيذية (المشرفة على قطاع التأمين) والتشريعية على تكييف القوانين والتشريعات التي تنظم أعمال التأمين في الجمهورية اليمنية، وبما ينسجم مع متطلبات تطبيق المعيار (IFRS 17)، ومنها:

- تكييف قانون الإشراف والرقابة على شركات التأمين رقم (37) لعام 1992م، وبما ينسجم مع تطور قطاع التأمين ومتطلبات تطبيق المعيار (IFRS 17) ولاسيما المادة رقم (67)، بحيث يتم احتساب التزامات عقود التأمين (تغطية متبقية، واحتياطي التعويضات للمطالبات المتكبدة (المُبالغ عنها والغير مُبلغ عنها)) بموجب معايير المحاسبة المعتمدة في الجمهورية اليمنية.
- الاعتراف الضريبي بالخسائر المقدرة للتغطيات التأمينية المستقبلية لعقود التأمين.
- تعديل احتساب الزكاة على شركات التأمين، بحيث يُسمح بخصم موجودات عقود إعادة التأمين من التزامات عقود التأمين (التزام التغطية المتبقية من عقود التأمين والتعويضات المتكبدة والغير مسددة) عند التحاسب الزكوي.

7. المراجع:

1.7. المراجع العربية:

حميدات، محمد أبو نصار جمعة (2022). خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان، الأردن: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

خداش، حسام الدين مصطفى؛ صيام، وليد زكريا؛ ونور، عبد الناصر إبراهيم (2014). أصول المحاسبة المالية (الجزء الأول)، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر.

الدوري، جمال أحمد؛ والتكريتي، إسماعيل يحيى (2013). نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية، دراسة مقدمة لتصميم نظام محاسبة الموارد البشرية في المنظمة، عمان، الأردن: جامعة عمان الأهلية.

سلامة، ياسر (2017). اصدار محاسبي تفاعلي، مرحبا IFRS17 [كتاب إلكتروني]، http://www.mediafire.com/file/26ywyfoxsnffmwv/ifrs-17.pdfifrs 1

سيكاران، أوما (2010). طرق البحث في الإدارة: مدخل بناء المهارات البحثية، ترجمة إسماعيل بسيوني وعبد الله العزاز، الرياض، السعودية: دار المريخ للنشر.

الشيرازي، عباس (1990). نظرية المحاسبة (الطبعة الأولى)، الكويت: ذات السلاسل.

المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (2008). المحاسبة في شركات التأمين، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، السعودية

مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) (2023). المعايير الدولية للتقرير المالي (ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين)، الرياض، السعودية. https://www.socpa.org.sa/Socpa/Media-Center/News/2023/3283.aspx

إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف (2018). دراسة تحليلية للمحاسبة عن عقود التأمين في ظل معيار المحاسبة الدولي (IFRS 17): بالتطبيق على شركات التأمين المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2(2)، 115-154.

الجزراوي، إبراهيم محمد علي؛ وسعيد، لقمان محمد (2009). أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية، مجلة الإدارة والاقتصاد، (75)، 1-37.

حميدي، زينب عباس (2020). دور المعيار الدولي (IFRS 17) في المحاسبة عن شركات التأمين: دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية، مجلة الإدارة والاقتصاد، (126)، 227-248.

خدمة، الوردي؛ وقلقيل، نور الدين (2021). إمكانية قياس المورد البشري باعتباره أصلاً من أصول الشركة، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 4(1)، 309-328.

الزبيدي، ياسر صاحب مالك؛ والمشهداني، بشرى نجم عبد الله (2020). تأثير قياس عقود التأمين على وفق (IFRS 17) في الملاءة المالية لشركات التأمين في جمهورية العراق، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، 21(1)، 74-88.

سالم، سامح سالم عوض؛ والميهي، رمضان عبد الحميد (2023). قياس أثر تطبيق معيار (IFRS 17) على الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 15(2)، 1-32.

شحاتة، محمد موسى على (2019). دور تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17) في تفعيل العلاقة بين الملاءة المالية وربحية استثمارات شركات التأمين، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 3(3)، 57-141.

فاضل، مالك محمد توفيق؛ حامد، أردلان إسماعيل؛ والنعيمي، باسمة فالح (2020). مدى قدرة الشركات على تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي (IFRS1): دراسة استطلاعية لآراء عينة من المدراء الماليين والمحاسبين في الشركات العاملة في مدينة أربيل/ إقليم كوردستان/العراق)، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، 10، 40-54.

لحسن، فوضيل (2020). العلاقة بين مؤشرات تنافسية اقتصاديات الدول وتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16(22)، 481–492.

المدحجي، محمد أحمد سلام (2010). أهمية التشريعات والمعايير التخطيطية في الحفاظ على البيئة الحضرية، مجلة العلوم والتكنولوجيا، 15(2).

محمود، بكر إبراهيم، والشمري، شيماء كاظم (2019). متطلبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي 17 في البيئة العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 26(119)، 511-530.

مرعي، مجدي محمود على (2023). قياس أثر تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17) على جودة التقارير المالية: دليل ميداني من البيئة المصرية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، 49(1/2)، 408-480.

الموسوي، أنعم محسن فدير (2015). تشخيص محددات ومزايا التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) من منظور مستخدمي البيانات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، 13(36)، 392-422.

- الرسائل والأطروحات البحثية:

أبو جلالة، علي طاهر محمد (2014). مدى إمكانية تطبيق الشركات المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39): دراسة استكشافية (رسالة ماجستير غير منشورة)، الأكاديمية الليبية، مصراتة، ليبيا.

أبو عرة، عصام قاسم حسن (2018). مدى تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في أداء شركات التأمين في مدينة رام الله: دراسة تطبيقية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، رام الله، فلسطين.

التومي، مختار محمد سالم (2016). مدى قدرة البنية التحتية للشركات الليبية على تبني الحوكمة بمفهومها الحديث: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة)، الأكاديمية الليبية، مصراتة، ليبيا.

جمعة، عاصم سعيد نصر (2017). نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في منشآت الأعمال: دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية في السودان (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النيلين، السودان.

حمداوي، ونام (2020). جودة المعلومة المحاسبية بين معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي: دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

الزبيدي، ياسر صاحب مالك (2020). تأثير تبني (IFRS 17) في جودة المعلومات المحاسبية لوحدات الأعمال العراقية - أنموذج مقترح: دراسة حالة (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة بغداد، العراق.

السعدي، حسين سعد خلف (2017). دور المعلومات الكلفوية في تعزيز جودة الإبلاغ المالي: دراسة حالة في شركة الاستكشافات النفطية/ ش.ع (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

سليمة، طبايبية (2014). دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية: دراسة حالة (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة سطيف، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

شلغام، هشام (2019). دراسة العوامل المؤسسية المؤثرة على تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

الصبري، وضاح قاسم محمد (2018). دور شركات التأمين في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية بالاستفادة من أفضل الممارسات في الوطن العربي (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن.

الطراونة، أنس مصلح ذياب (2015). العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية: دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

القطاونه، عادل محمد (2005). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبية: دراسة على منشآت المصارف والتأمين المدرجة أسهمها في بورصة عمان ضمن السوق الأول (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

اللولو، محمد سالم (2009). مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من الشركات المساهمة العامة: دراسة حالة (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

المجربي، فاطمة على مصباح (2012). قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- القوانين والقرارات الرسمية:

قانون الإشراف والرقابة على شركات ووسطاء التأمين رقم (37) لعام 1992م وتعديلاته، ولائحته التنفيذية، وزارة الشئون القانونية، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

الاتحاد اليمني للتأمين (2024). تأجيل تطبيق المعيار (IFRS 17)، صنعاء، اليمن.

- المواقع الإلكترونية:

سوق الأسهم السعودية أرقام (د.ت). القوائم المالية لشركة الجزيرة تكافل تعاوني، وشركة الاتحاد للتأمين التعاوني، للعام 2019م، استرجع بتاريخ 14-06-2022م من الموقع الإلكتروني: http://www.argaam.com

2.7. المراجع الأجنبية:

Galbraith, J. R. (1973). Designing complex organizations. Reading: Addison-Wesley.

Hair, J. E., Anderson, R. E., Tatham, R. L. & Black, W. C., & Babin, B, J. (2006). Multivariate Data Analysis (7th ed.). USA: Pearson Prentice Hall.

- الدوريات والندوات العلمية:

Doan, D. T., Thi, L. N., & Phan, H. T. (2020). Factors affecting the application of IFRS through the perceptions of business managers and auditors in Vietnam. Problems and Perspectives in Management, 18(1), 371-384.

Owais, W. O., & Dahiyat, A. A. (2020). Readiness and Challenges for Applying IFRS 17 (Insurance Contracts): The Case of Jordanian Insurance Companies. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(3), 277-286.

- الرسائل والأطروحات البحثية:

Alexander, H. (2019). Challenges and opportunities in adopting IFRS by private commercial banks (Master Thesis). Addis Ababa University, Ethiopia.

Almansour, M. S. (2019). Challenges and opportunities from adopting IFRS in Saudi Arabia: the case of the banking sector (Doctoral Dissertation). Nottingham Trent University, United Kingdom.

Araiza Iturria, C. A. (2019). Modeling and measuring insurance risks for a hierarchical copula model considering IFRS 17 framework (Doctoral dissertation), Concordia University, Montreal, Canada.

Domingues, E. M. C. (2019). Behaviour of the Contractual Service Margin on the General Measurement Model (Doctoral dissertation), Universidade de Lisboa, Portugal.

Félix, Mignolet, (2017), A study on the expected impact of IFRS 17 on the transparency of financial statements of insurance companies Retrieved from https://matheo.uliege.be/handle/ 2268.2/2782.

Masi, L. (2019). Valuation of life insurance contracts: a comparison og IFRS 17 and Solvency 2. with local GAAP (Master Thesis), Luiss Guido Carli, Rome, Italy.

Mignolet, F. (2017). A study on the expected impact of IFRS 17 on the transparency of financial statements of insurance companies. Université de Liège, Liège, Belgique. Available at: http://hdl.handle.net/2268.2/2782

Rajala, M. (2020). Expected effects of IFRS 17 standard on the transparency and comparability of insurance companies' financial statements (Master thesis). University of Jyväskylä, Available at: https://jyx.jyu.fi/handle/123456789/71778.

- إصدارات المنظمات الدولية:

Ernst Young (2021). Applying IFRS 17 A closer look at the new Insurance Contracts Standard, Available at: http://www.ey.com

IFRS Foundation (2017). Effects Analysis IFRS 17 Insurance Contracts, Available at: https://www.ifrs.org/.../ifrs-standard/ifrs-17-effects-analysis

KPMG (2017). Insurance Contracts First Impressions IFRS 17, Available at: http://www.KPMG.com/Ifrs

KPMG (2020). First Impressions: IFRS 17 Insurance Contracts (2020 edition), Available at: http://www.KPMG.com/Ifrs

Pallone, A. (2021). Insurance Industry: Challenges on IFRS 17 Development and Implementation, Retrieved from: https://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/SSRN_ID3145160_code2935234.pdf?abstractid=3141239&mirid=1&type=2

جميع الحقوق محفوظة © 2025، أ.د/ سلطان علي أحمد السريحي، أ.د/ محمد علي الربيدي، الباحث/ صادق محمد هزاع إبراهيم، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي (CC BY NC)

Doi: http://doi.org/10.52132/Ajrsp/v7.78.8